

رسائل الإصلاح (١٥)

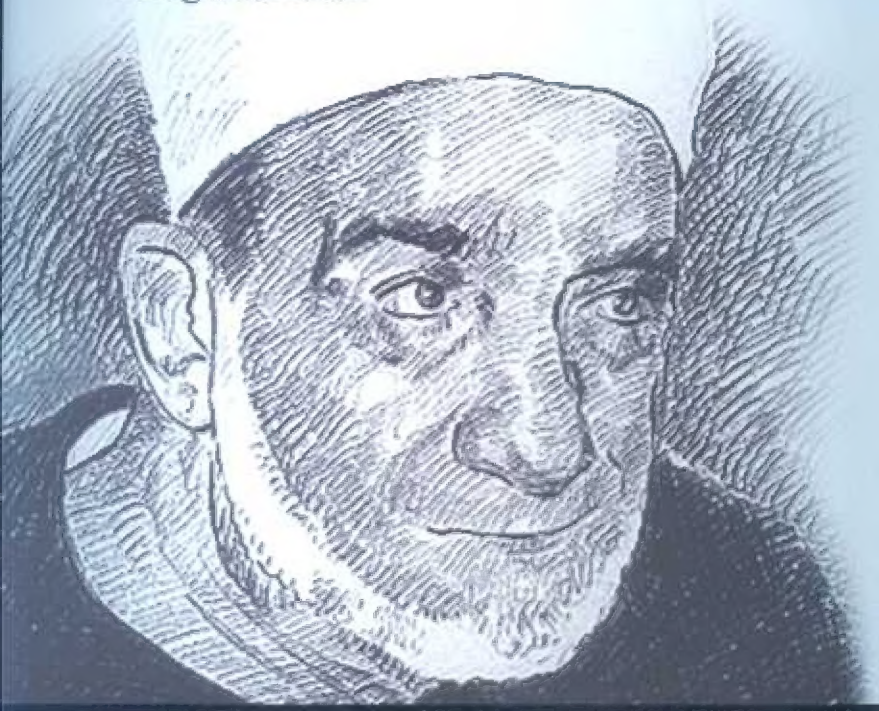
الشيخ شبلتوت

إمام في الاجتهاد والتجديد

دار السلام

أ.د. محمد عمارة

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



رَسَائِلُ الْإِصْلَاحِ (١٥)

الشيخ شلتوت

إِمَامٌ فِي الْإِجْتِهَادِ وَالتَّجْدِيدِ

تَأْلِيفُ

أ. د. محمد عمارة

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والبرجمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَهْرِسُ الْمَحْضَوِيَّاتِ

- ٧ تقديم
- ١١ • الفصل الأول: المدرسة الفكرية: مدرسة الإحياء والتجديد
- ١٥ ١ - نقد ورفض الجمود والتقليد
- ١٨ ٢ - وثاني هذه الأصول هو التجديد
- ٢٠ ٣ - وثالث هذه الأصول هو الإصلاح بالإسلام
- ٢٤ ٤ - ورابع هذه الأصول هو الوسطية الإسلامية
- ٢٥ ٥ - وخامس هذه الأصول هو العقلانية المؤمنة
- ٣١ ٦ - وسادس هذه الأصول الفكرية: الوعي بسنن الله الكونية
- ٧ - وسابع هذه الأصول: أن الدولة في الإسلام
- ٣٥ مدنية إسلامية، لا كهنوتية ولا علمانية
- ٨ - والأصل الثامن من أصول فكر هذه المدرسة الإحيائية
- ٣٨ هو الشورى
- ٣٩ ٩ - وناسع هذه الأصول الفكرية هو العدالة الاجتماعية
- ٣٩ ١٠ - وعاشر هذه الأصول هو إنصاف المرأة
- ٤٣ • الفصل الثاني: السيرة.. والمسيرة العلمية
- ٦١ • الفصل الثالث: الاجتهاد والتجديد
- ٦٧ • فني العقائد الإسلامية

- ٦٩ ° وفي الغيب
- ٧١ ° وفي السنة النبوية
- ٧٤ ° وفي البدعة والإبداع
- ٧٥ ° وفي علاقة الدين بالدولة
- ٧٧ ° والاستبداد والشورى
- ٧٩ ° وفي الأموال والثروات
- ٨١ ° وفي المعاملات المالية المستحدثة
- ٨٢ ١ - الشركات المساهمة
- ٨٣ ٢ - والأسهم
- ٨٣ ٣ - والسندات
- ٨٣ ٤ - وصندوق التوفير
- ٨٥ ٥ - والاقتراض بفائدة
- ٨٦ ٦ - والاستقلال الاقتصادي
- ٨٧ ° والشيعية
- ٨٧ ° وفي نظرية التطور والنشوء والارتقاء
- ٨٩ ° وفي تكفير من لم يحكم بما أنزل الله
- ٩١ ° وعن المرأة.. وعلاقتها بالرجل
- ٩٨ ° وفي الزواج السري
- ٩٩ ° وفي زواج المتعة
- ١٠٢ ° وفي النسل

- ١٠٥ • وفي الفنون الجميلة
١١٠ • وفي التقريب بين السنة والشريعة
١١٧ المصادر
١١٩ السيرة الذاتية للمؤلف



تَقْدِيم

في بعض الحوارات العلمية التي دارت حول المعاملات المصرفية... سمعت شيخنا محمد الغزالي (١٣٣٥ - ١٤١٦هـ / ١٩١٧ - ١٩٩٦م) يَحْكِي - في معرض التأييد لاجتهاد أستاذة الإمام الأكبر المرحوم الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ - ١٣٨٣هـ / ١٨٩٣ - ١٩٦٣م) يقول:

- « أروني فقيهاً مثل الشيخ شلتوت ؟! »

نعم... لقد صدق شيخنا الغزالي... فلقد كان الشيخ شلتوت إمام فقهاء العصر الذي عاش فيه ولعله كان أبرز فقهاء العقود التي أحاطت بمنتصف القرن العشرين.

ولم يكن فقه الشيخ شلتوت كفقهِ كثير من الفقهاء الذين وقف فقهِهم عند فقه الأحكام... وإفناء الأحياء بفتاوى الأموات... أو مجرد الترجيح بين الآراء في إطار مذهب من المذاهب الفقهية الشهيرة... وإنما كان فقهه فقهًا للواقع أولاً... وبحثاً لمشكلات ومستجدات هذا الواقع عن الضوابط الإسلامية في فقه الأحكام ثانياً... ثم تنزيلاً لفقه الأحكام على فقه الواقع على النحو الذي يعقد القرآن الشرعي بينهما... مع ملكة في فقه الواقع وفي فقه الأحكام وفي عقد القرآن بينهما مثلت « الجوهرة النقيصة » التي يفتقر إليها الكثيرون.

كذلك، تميز فقه هذا الإمام الجليل بالتساع مساحة مرجعية القرآن الكريم وصحيح السنة فيه، بأكثر من مساحة الاجتهادات الفقهية الموروثة، وخاصة منها تلك التي اربطت بواقع تاريخي تجاوزه الزمان، وتخطته المصالح الشرعية المحددة.

كما تميزت العبقرية الفقهية لهذا الإمام العظيم « العدسة اللامة » التي رأت الدنيا كلها بمنظار إسلامي، كما رأت الإسلام وأمته وعالمه في إطار كونى شامل وفسيح... وقبل ذلك كله، رأت الكون والوجود بمنظار الفلسفة الإسلامية المؤمنة، والعقلانية الإسلامية المؤسسة على الفطرة والمنطق... ومن هنا اتسعت دائرة هذا الفقه لتشمل كل قضايا الإنسان - من الأحكام الفقهية الجزئية... إلى العلاقات الدولية.. مروراً بقضايا النظام الإسلامي - في السياسة، والاجتماع، والفكر، والاقتصاد، والآداب والفنون... وشمولاً لقضايا التحرر الوطني لعالم الإسلام، وعوالم المستضعفين والمقهورين، والتدافع الحضاري بين الحق والباطل على النطاق الكونى العام.

• • •

وإذا كان بعض « المفكرين »، الذين تفرصهم وسائل الإعلام على مجتمعاتهم، وتحولهم « المؤسسات السلطانية » إلى « مقررات » تملأ بها الدنيا وتشغل بها الناس - إبان حياتهم -

حتى إذا ما ماتوا دخلت معهم « مشاريعهم الفكرية » القبور التي قبروا فيها... فإن الشيخ شلتوت لم يكن أبدًا واحدًا من هؤلاء... فلقد كان إمام العصر، الذي يستيقظ الناس، وتستيقظ عقولهم على صوته المتميز، يأتيهم من المدياع كل صباح... فلما غاب هذا الصوت - يصعود روح صاحبه إلى الرفيق الأعلى، قبل نحو أربعين عامًا - ظلت آثاره الفكرية، واجتهاداته الفقهية، وإبداعاته في مختلف مناحي الفكر الإسلامي والإنساني - حية ومقروءة وفاعلة، بل ومرجعًا منفردًا يحتكم إليه الجمهور وأهل الاختصاص على حدٍّ سواء... وتشهد على هذه الحقيقة الطبعات العديدة والمتوالية لهذه الآثار الفكرية التي خلفها لنا هذا الإمام العظيم.



وإذا كانت المكتبة الإسلامية قد افتقدت الدراسات العلمية الجادة عن هذا الإمام العظيم فلعل هذه الدراسة الموجزة - التي نقدم بين يديها - أن تكون فاتحة... وحافزًا. فاتحة لدراسات عديدة عن حياة وفكر هذا الفقيه الفذ، والمصلح العظيم.

وحافزًا على الاقتداء بسيرته العلمية، وشجاعته الأدبية، وإخلاصه لدينه وأمنه، وللإنسانية جمعاء.

والله نسأل أن ينفع بهذه الدرامنة... وأن يتقبلها خالصة
لوجهه الكريم... إنه سبحانه، خير مسئول وأكرم مجيب.

أ. د. محمد غمارة



الفصل الأول

المدرسة الفكرية:

مدرسة الإحياء والتجديد

لأن كل إنسان في هذه الحياة هو ثمرة طيبة لمربٍّ فاضل، أو ثمرة مرّة لمدرس فاشل... وهو ثمرة جيدة لفكر متجدد، أو ثمرة رديئة لفكر الجمود والتقليد، لذلك كانت المدرسة الفكرية التي ينشأ في إطارها وظلالها العالم والمفكر والمثقف - هي مفتاح دراسة موقعه وموقفه، وما أثمرت حياته الفكرية من سمات وقسمات وإنجازات.

ولقد كان المرحوم الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ - ١٣٨٣ هـ / ١٨٩٣ - ١٩٦٣ م) واحداً من أعلام العلماء الذين نشأوا وتربوا ونضجوا في رحاب فكر مدرسة الإحياء والتجديد، التي صاغ مناهجها وبلور معالمها فيلسوف الإسلام وموقف الشرق جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) والتي فضل معالم قسمات مشروعها التجديدي والنهضوي الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) فجاء شلتوت علماً في موكب كوكبة من علماء هذه المدرسة، الذين نبغوا على

امتداد بقاء العالم الإسلامي، والذين جاهدوا لتجديد الدين الإسلامي كي تتجدد به حياة الأمة الإسلامية. وذلك من مثل:

- عبد الله النديم (١٢٦١ - ١٣١٤ هـ / ١٨٤٥ - ١٨٩٦ م).

- ومحمد رشيد رضا (١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ / ١٨٦٥ - ١٩٣٥ م).

- وعبد الرحمن الكواكبي (١٢٧٠ - ١٣٢٠ هـ / ١٨٥٤ - ١٩٠٢ م).

- وعبد القادر المغربي (١٢٨٤ - ١٣٧٦ هـ / ١٨٦٧ - ١٩٥٦ م).

- وعبد العزيز جابريش (١٢٩٣ - ١٣٤٧ هـ / ١٨٧٦ - ١٩٢٩ م).

- وعبد الحميد الزهراني (١٢٧٢ - ١٣٣٤ هـ / ١٨٨٥ - ١٩١٦ م).

- وعبد الوهاب الحجازي (١٢٧٨ - ١٣٦٠ هـ / ١٨٦٢ - ١٩٤١ م).

- ومحمد مصطفى الماعني (١٢٩٨ - ١٣٦٤ هـ / ١٨٨١ - ١٩٤٥ م).

- ومصطفى عبد الرزاق (١٣٠٢ - ١٣٦٦ هـ / ١٨٨٥ - ١٩٤٦ م).

- وعبد المجيد سليم (١٢٩٩ - ١٣٧٤ هـ / ١٨٨٢ - ١٩٥٤ م).
- ومحمد الخطري (١٢٨٩ - ١٣٤٥ هـ / ١٨٧٢ - ١٩٢٧ م).
- وعبد الجليل عيسى (١٣٠٥ - ١٤٠٠ هـ / ١٨٨٨ - ١٩٨٠ م).
- ومحمد الخطير حسين (١٢٩٣ - ١٣٧٧ هـ / ١٨٧٦ - ١٩٥٨ م).
- وأحمد إبراهيم (١٢٩١ - ١٣٦٤ هـ / ١٨٧٤ - ١٩٤٥ م).
- وشكيب أرسلان (١٢٨٦ - ١٣٦٦ هـ / ١٨٦٩ - ١٩٤٦ م).
- وعبد الرزاق السنهوري (١٣١٣ - ١٣٩١ هـ / ١٨٩٥ - ١٩٧١ م).
- ومحمد أبو حمزة (١٣١٦ - ١٣٩٤ هـ / ١٨٩٨ - ١٩٧٤ م).
- وعلي الخفيف (١٣٠٨ - ١٣٩٨ هـ / ١٨٩١ - ١٩٧٨ م).
- وعبد الوهاب خلاف (١٣٠٥ - ١٣٧٥ هـ / ١٨٨٨ - ١٩٥٦ م).
- وأمير الخولي (١٣١٣ - ١٣٨٥ هـ / ١٨٩٥ - ١٩٦٦ م).

- وعبد الوهاب عزام (١٣١٢ - ١٣٧٩ هـ / ١٨٩٤ - ١٩٥٩ م).

- ومحمد فريد وحدي (١٢٩٥ - ١٣٧٣ هـ / ١٨٧٨ - ١٩٥٤ م).

- وحسن البنا (١٣٢٤ - ١٣٦٨ هـ / ١٩٠٦ - ١٩٤٩ م).

- ومحمد المدني (١٣٢٥ - ١٣٨٨ هـ / ١٩٠٧ - ١٩٦٨ م).

- وعبد الرحمن عزام (١٣١١ - ١٣٩٦ هـ / ١٨٩٣ - ١٩٧٦ م).

- ومحمد البهي (١٣٢٣ - ١٤٠٢ هـ / ١٩٠٥ - ١٩٨٢ م).

- وأحمد حسن الباقوري (١٣٢٥ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٠٧ - ١٩٨٥ م).

- وعباس انعقاد (١٣٠٦ - ١٣٨٣ هـ / ١٨٩٩ - ١٩٦٤ م).

- ومحمد الغزالي (١٣٣٥ - ١٤١٦ هـ / ١٩١٧ - ١٩٩٦ م).

- ومحمد إقبال (١٢٨٩ - ١٣٥٧ هـ / ١٨٧٣ - ١٩٣٨ م).

- وعبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ - ١٣٥٩ هـ / ١٨٨٧ - ١٩٤٠ م).

- ومحمد البشير الإبراهيمي (١٣٠٦ - ١٣٨٥ هـ / ١٨٨٩ - ١٩٦٥ م).

- وعلال الفاسي (١٣٢٦ - ١٣٩٤ هـ / ١٩٠٨ - ١٩٧٤ م).

ومحمد الطاهر بن عاشور (١٢٩٦ - ١٣٩٢ هـ / ١٨٧٩ - ١٩٧٣ م).

ومحمد الفاضل بن عاشور (١٣٢٧ - ١٣٩٠ هـ / ١٩٠٩ - ١٩٧٠ م).

ومالك بن سي (١٣٢٣ - ١٣٩٢ هـ / ١٩٠٥ - ١٩٧٣ م).
وغيرهم كثيرون كثيرون من علماء مدرسة الإحياء والتجديد.



وإذا كان لنا أن نضيق - مجرد إشارات إلى بعض عناوين
المسائل والقسمات التي مثلت أهم الأصول الفكرية العشرة -
لهذه المدرسة الإحيائية التجديدية.. فإن أول هذه الأصول هو:
١ - نقد ورفض الجمود والتقليد:

وذلك لما يصنعه الجمود والتقليد من بعض تلكات الهداية
والتعقل والتجديد، التي نعوذ بالله من أن يجرى بها على الإنسان، تغييراً له -
كخليفة لله - عن مبادئ مخلوقات... وأيضاً لما يصنعه هذا الجمود
والتقليد من «فراغ فكري» حرصت ونحرص عليه فكريات
التعريب والاستلاب الحضاري، التي جاءت بالأدب في ركاب
الغزوة «الإمبريالية» الغربية الحديثة، كي تملأ هي - بدلاً من فكر
الإسلام المتجدد - هذا الفراغ.

لذلك كان نقد ورفض الجمود والتقليد، أول الأصول

الفكرية فدراسة الإحياء والتجديد؛ لأن هذا الأصل هو بمثابة
تخطيط القيود التي تحول بين الأمة وبين الاعتناق من المأرق
الخصاري الذي تردت فيه، والذي يمثل لتخلف الموروث أحد
وجهي عمله؛ بينما يمثل الاستلاب الفكري والخصاري العربي
الوجه الثاني لعمله. هذا المأرق الخصاري.

ولقد كان نقد ورفض مدرسة الإحياء والتجديد للحمود
والنقلية عامًا ومطلقًا سواء أكان تقليدًا للغرب وحمودًا على
فكرية الغرب، أم تقليدًا لتجارب الأسلاف والتراث الموروث.
وذلك « لأن المقلدين لتمدن الأمم الأخرى - (كما يقول
الأفغاني) - ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها. والتمدن
الغربي هو في الحقيقة تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة
وسير الاجتماع الإنساني... ولقد علمنا التجارب. أن المقلدين من
كل أمة، المتحلين أطوار غيرها، يكونون فيها منافع لتطرق الأعداء
إليها... وطلائع جيوش الغالين وأرباب الغارات يمهّدون لهم
السبيل، ويفتحون لهم الأبواب، ثم يشنون أفدائهم » (١).

فتقليد فكرية الحضارة العربية العازية يخلق « عبلاء »
لا « علماء »... ذلك أن قِيمَ حضارتنا الإسلامية، الموقّسة على
قِيمَ شريعتنا الإسلامية، يباعد بين الحضارة العربية المادية النفعية

(١) الأشغال الكاملة لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، ج ١، ص ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣

وبين أن تكون ثم دجنا في الإحياء والتوحيد « انتهى » ... فعندية هذه الحاضرة الأوروبية - كما يقول الإمام محمد عبده « هي مدينة الملك والسلطان، مدينة الذهب والفضة، مدينة المخمصة والبهرج، مدينة الختل والنفاق، وحاكمها الأعلى هو « الخبيد عند قوم » واليرة عند قوم آخرين، ولا دخل للإنجيل في شيء من ذلك »^(١)

ويقارب من هذا التقليد لـ « الآخر العربي » تقليد الأسلاف المسلمين، والجمود على المنور الحضاري الإسلامي، فهو وإن لم يدخل في « العمالة » « الحاضرة العارية »، إلا أنه يصنع « الفراع الفكري » الذي يتسدد فيه فكر « أعداء » و « العملاء ».

ولذلك، كانت « سلفية الجمود على ظواهر النصوص » - كما يقول محمد عبده : « أضيق عطفًا وأحرج صدرًا من المقلدين، وهي وإن أنكرت كثيرًا من البدع ونجحت عن الدين كثيرًا مما أضيف إليه وليس منه، فإنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من لفظ الوارد، والتقييد به، دون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين وإليها كانت الدعوة، ولأجلها لمحت النبوة، فلم يكونوا للعلم أولياء، ولا للمدينة أحياء »^(٢)

(١) الأصول الثلاثة للإمام محمد عبده (٢٠٠٣) ص ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢
 (٢) محمد عبده، صفة المنور، ص ١٩٩
 (٣) نفس المنور (١٩٩٣)

فالمقلدون لأديبات الغرب، لا يمكن أن يفيدوا أمتهم بشعرات العلوم الغربية؛ لأنهم قد غفلوا عن ارتباط تلك العلوم والفنون بلباسات نشأتها وخصوصيات حضارتها، وتميزات موارث مجتمعاتها، وكذلك الحال مع المقلدين لنصوص أسلافنا الذين وففوا عند ظواهر تلك النصوص، غافلين عن المقاصد والمصالح التي جاءت لتعيها هذه النصوص.

ذلك هو الأصل الفكري الأول، من الأصول العشرة لفكرية مدرسة الإحياء والتجديد، التي كان الشيخ ملتوت واحداً من أعلام علمائها.

٢ - وثاني هذه الأصول هو: التجديد:

ذلك أن رفض الجمود والتقليد، إذا كان شاملاً لقضي العلو في هذا الجمود والتقليد - غير الغريب، بالتقليد للآخر الحضاري، وغلو الجمود بالتقليد لتسلف - إنما يصح العقل المسلم أمام خيار وحيد، هو الخيار التجديدي، الذي يمثل الوسط العدل المتوازن بين هذين الغلوين.

وهذا التجديد الذي يجمع بين منقبة العودة للمنابع والأصول الإسلامية، وبين عصريّة فقه الواقع، معشر واستشراف المستقبل، هو في النسق الفكري الإسلامي - أكثر من مجرد « خيار »؛ لأنه « ضرورة إسلامية » اقتضاها وبقتضها كون الشريعة الإسلامية هي الشريعة « العالمية » و « الخاتمة » إذ

بدون التجديد، الذي يحافظ على الثوابت الإسلامية كي لا تحدث قطيعة معرفية مع الأصول والمقاصد لفقد الحدية الإسلامية، الذي يحدث في الفروع وفقه الواقع، كي تمتد فروع الشريعة فخطأ كل الفصاعات التي يصل إليها الإسلام، ولكن تقدم هذه الشريعة الحلول المقروءة والأحوال التي تمتد وتطور عصر الوحي والشرع... بدون هذا التجديد الضروري لا تتمكن الشريعة الإسلامية من أن تكون «عالمية» حقاً ولا «حاشية» حقاً... أي أن التجديد هو السبيل لتحقيق لإرادة الله تعالى أن تكون شريعة محمد ﷺ ورسالته هي العالمية، والحاشية لرسالات السابقين. وأن تظل حجة الله على عباده قائمة إلى أن يوت الله الأرض ومن عليها.

ولهذه الحقيقة من حقائق الأصول الفكرية مدرسة الإحياء والتجديد، كانت كل جهود هذه المدرسة معان على طريق تجديد دين الإسلام، لتجديده به دينا للمسلمين.

وإطلاقاً من الفكر السوي، الذي جعل التجديد شئاً من دين الله، وفتوى من قوانين الفكر الإسلامي «يعتد الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها» الآية... والذي جعل التجديد حقاً في كل ميادين الفكر والعمل، لأن الإجماع ليخلق في حروف أحدكم كما يخلق التوب، فاسألوا الله

« أن يجدد الإيمان في قلوبكم » (١) « جددوا إيمانكم » قيل:
يا رسول الله، وكيف يجدد إيماننا؟ قال: « أكثروا من قول لا إله
إلا الله » (٢).

انطلاقاً من هذه التوجيهات النبوية، التي جعلت التجديد سنة
وقانوناً عاماً وشاملاً، أنشئت مدرسة الإحياء والتجديد معالم هذا
المنهاج التجديدي، فقال الإمام محمد عبده: « لقد دعوت إلى:
- تحرير الفكر من قيد التقليد.

- وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف.

- والرجوع في كسب معارفه إلى منابعها الأولى.

- واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشري.

- وإصلاح أساليب اللغة العربية.

- والتمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب.

وما للشعب من حق العدالة على الحكومة.

وقد خالفت في الدعوة إلى ذلك رأي طلاب علوم الدين ومن

على شاكلتهم. وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في حاجتهم (٣).

٢ - وثالث هذه الأصول هو: الإصلاح بالإسلام:

وليس بالمعروح الحصري العربي الوهمي والعلماني الذي

(١) رواه الطبراني (٢) رواه الإمام أحمد.

(٣) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج ١، ص ٢٠٩.

اقتحم عالم الإسلام في ركاب الغزوة الأوروبية الحديثة.
فما دام التجديد كافلاً للإسلام تقديم الحلول الموائمة
لمستجدات العصر والواقع، وما دامت هذه الحلول - حسب
إسلاميتها - هي الأقرب إلى فطرة الإنسان المسلم، فإن الإسلام
يصبح هو الحل مختلف مشكلات الحياة... ولهذا قال رفاعة
الطهطاوي (١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ / ١٨٠١ - ١٨٧٣ م)
في معرض التريكة لحقه معاملات إسلامي، والرفض والتحذير
من القانون الوضعي العربي : - إن المعاملات الفقهية لو
انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق، وذلك بتوفيقها
على الوقت والحالة... ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامي
ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع
العمومية... إن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشاريعه، لم يغادر
من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالمضي
والري. ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية؛ لأنها
أصل وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع... والتكاليف
الشرعية والسياسية التي عليها مدار نظام العالم، مؤسسة على
التكاليف العقلية الصحيحة الخالية عن الموانع والشبهات، لأن
الشرعية والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي
يعلم حكمتها المولى سبحانه، وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه
العقل أو يشجده إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تفحيحه... فينبغي
تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع. لا بطرق العقول الخردة...

ولا عبرة بالنفوس القاصرة، الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها تخميناً وتقيحاً وظنوا أنهم فازوا بالمقصود، بتعدي الحدود (١).

وعن ذات الأصل : الإصلاح بالإسلام لا بالتمدن الغربي، قال جمال الدين الأفغاني : « إن الدين هو قوام الأمم وبه فلاحها، وفيه سر سعادتها، وعليه مدارها. وهو السبب المقرر لسعادة الإنسان وإثا معشر المسلمين إذا لم يؤسس بهوضنا وتمدنا على قواعد ديننا وقرآننا فلا خير لنا فيه، ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا وتأخرنا إلا عن هذا الطريق، وإن ما نراه اليوم من حالة ظاهرة حسنة (من حيث الرقي والأخذ بأسباب التمدن) هو عين التفهقر والانحطاط، لأننا في تمدنا هذا مقلدون للأمم الأوروبية، وهو تقليد يجربنا بطبيعته إلى الإعجاب بالأجانب والاستكانة لهم والرضا بسلطانهم علينا. وبذلك تتحول صبغة الإسلام، التي من شأنها رفع راية السلطة والغلب، إلى صبغة خمول وضعف واستئناس حكم الأجنبي.

ولقد ذهب المؤرخون إلى أن بداية الانحطاط في سلطنة المسلمين كانت من بداية حرب الصليب، والأليق أن يقال: إن ابتداء ضعف المسلمين كان يوم ظهور الآراء الناطلة والعقائد

(١) الأعمال الكاملة لأدوية الضحطامى (١٥٩/٢ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ٣٣٤ ، ٤٧٧)

(٣٨٦ ، ٣٨٧) دراسة وتحقيق : محمد عسار : طبعة بيروت ، (١٩٧٣ م) .

التيشيرية (الدهرية) في صورة الدين وسريان هذه السموم القتالة في نفوس المسلمين فكان الخلل والهبوط من طرح أصول الدين، ونبذها ظهرياً، والعلاج إنما يكون برجوع الأمة إلى فواعد دينها، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته ولا سبيل للناس والقنوط. فإن جرائم الدين متأصلة في النفوس والقلوب مطمئنة إليه، وفي زواياها نور خفي من محنته، فلا يحتاج القائم بإحياء الأمة إلا نفخة واحدة يسري نفلها في جميع الأرواح لأقرب وقت. فإذا قاموا وجعلوا أصول دينهم الحقّة نصب أعينهم، فلا يعجزهم أن يبلغوا منتهى الكمال الإنساني ومن طلب إصلاح الأمة بوسيلة سوى هذه، فقد ركب بها شططاً ولن يزيدها إلا نخساً ولن يكسبها إلا تعناً (١).

وفي ذات المعنى - الإصلاح بالإسلام - يقول الإمام محمد عبده: « إن البذرة لا تنبت في أرض إلا إذا كان مزاج البذرة مما يتغذى من عناصر الأرض ويتغنى بهوائها وإلا ماتت البذرة بدون عيب على طبقة الأرض وجودتها، ولا على البذرة وصحتها، وإنما العيب على البادو. ولقد أشربت أنفس الأمة الانقياد إلى الدين، حتى صار طبعاً فيها، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذّر بذراً غير صالح للتربة التي أودعها فيها، فلا ينبت، ويضيع تعب، ويخفق سعيه وأكبر شاهد على

(١) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفندي ص ١٦٣، ١٧٣، ٣٢٧، ٣٢٨.

ذلك ما شوهد من أثر التربية التي يسمونها أدبية، من عهد محمد علي (١٢٨٤ - ١٢٦٥ هـ / ١٧٧٠ - ١٨٤٩ م) إلى اليوم، فإن المأخوذين بها لم يزدادوا إلا فسادًا، وإن قيل إن لهم شيئًا من المعلومات - فما لم تكن معارفهم العامة وآدابهم مبنية على أصول دينهم فلا أثر لها في نفوسهم.

إن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة الغارية عن صفة الدين، يحوّجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدًا وإذا كان الدين كافيًا بهتذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أوابها، ولأمله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إمام لهم به، فلهذا العدول عنه إلى غيره ^(١).

٤ - ورابع هذه الأصول هو: الوسطية الإسلامية:

ذلك أن الجمود والتقليد، إذا كان للعرب، فهو تصرف يرى « الآخر الخصري » ويعنى عن « الذات الخصرية ... » وإذا كان تقليدًا ماضيًا، فهو تصرف يهاجر إلى التاريخ، ويحفل الحاضر الذي يعيش فيه والوسطية الجامعة هي صيغة العدل والتوازن، التي ميرت الإسلام وشريعته وحضارته، عندما

(١) الأعمال الخاصة للإمام محمد عبد : ١٠٥ / ٣ - ٢٣١.

جمعت بين الأصول والقواعد، بين الثوابت والمتغيرات بين المنابع والمصائب، بين الفروع والفروع، والموافق والموافق ولذلك كانت هذه الوسطية - لهذه الأمة الإسلامية - « جعلاً » ^(١) **﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَتَكُونَ الرُّسُولَ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾** [سورة آل عمران: ١٠٤]، وهذا الرسول ﷺ بأنها العدل الذي يجمع - بالعدل - عناصر الحق والصواب من الأطراف والمصادر المختلفة، وأحياناً المتضادة لتؤلف بينها، ويقيم منها سبيلاً وموقفاً وسطاً وحامداً فقال ﷺ: « الوسط: العدل، جعلناكم أمة وسطاً » ^(٢).

وعن هذا الأصل من أصول فكر مدرسة الإحياء والتجديد - الذي جعل الإسلام فطرة الله التي فطر الناس عليها - يقول الإمام محمد عبده: « ظهر الإسلام لا روحياً مجرداً، ولا جسدياً جامداً، بل إنسانياً وسطاً بين ذلك، أخذاً من كلا القبيلين بنصيب. فتوفر له من ملاءمة الفطرة البشرية ما لم يتوفر لغيره؛ ولذلك سمي نفسه دين الفطرة وعرف له ذلك حصومه اليوم، وعدوه المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة على سلم المدنية » ^(٣).

٥ - وخامس هذه الأصول هو: العقلانية المؤمنة:

تلك التي تميزت بإعلاء مقام العقل، على حين وقف أهل

(١) رواه الإمام أحمد.

(٢) الأصول الكاملة للإمام محمد عبده (١٩٩٣).

الجمود والتقليد عند ضواهر المصوح، وتذكروا النعمة العقل التي ميز الله بها الإنسان على سائر المخلوقات... كما تميزت هذه العقلانية الإسلامية المؤمنة عن العقلانية اليونانية، التي خلت من النقل والوحي والإيمان الديني وعن العقلانية الوضعية للنهضة الأوروبية الحديثة، التي جاءت - بسبب ثورتها على الكهانة الكنسية - نفصاً للدين واللاهوت وإنكاراً للغيب والإيمان الديني... فكانت العقلانية الإسلامية مؤمنة بضرورة دينية للإيمان بالله وصفاته ولفقه الدين، وحيث وبوة ورسالة... ومناطاً للتكليف بأوامر الدين ونواهيه، ومسلاً عقلياً للإبلاغ بدعوته... وإقامة حجته... وإزالة الشبهات عن أصوله ومقاصده... وذلك فضلاً عن كونها شكراً لله ﷻ الذي أنعم بنعمة العقل على الإنسان؛ إذ بدون التمتع بهذه النعمة لا يمكن للإنسان أن يعرف قدرها. كي يشكر الله عليها.

ولذلك، شاعت في أديان هذه المدرسة الإحيائية أحاديث إعلاء الإسلام مقام العقل: « فالعقل هو جوهر إنسانية الإنسان، وهو أفضل القوى الإنسانية على الحقيقة... وهو ينبوع اليقين في الإيمان بالله، وعلمه وقدرته والتصديق بالرسالة، أما النقل فهو ينبوع فيما بعد ذلك من علم الغيب، كأحوال الآخرة، والعبادات »^(١).

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده (٤٢٨/٥)، (٣٩٨/٣ ، ٣٢٥) .

فهذه العقلانية الإسلامية المؤمنة قد أخذت بين العقل والنقل،
 بين الحكمة والشريعة، على النحو الذي صورته أجمل تصوير
 حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ / ١٠٥٨ م).
 عندما قال: «إن أهل السنة قد غفقوا أن لا معادة
 بين الشرع المنقول والحق المعقول، وعرفوا أن من ظن وجوب
 الجمود على التقليد، واتباع الظواهر، ما أتوا به إلا من ضعف
 العقول وقلة البصائر، وإن من تغلغل في تصرف العقل حتى
 صادموا به فواطع الشرع، ما أتوا به إلا من حث الضمائر فميل
 أولئك إلى التضييق، وميل هؤلاء إلى الإفراط، وكلاهما بعد عن
 الحزم والاحتياط. فمثال العقل البصر السليم من الآفات والآداء،
 ومثال القرآن الشمس المنتشرة الضياء، فأخلق بأن يكون طالب
 الاهتداء المستغني إذا استغنى بأحدهما عن الآخر في عمار
 الأغبياء، فالمعرض عن العقل مكفياً بنور القرآن. مثاله: المعرض
 لنور الشمس مغمضاً للأجفان، فلا فرق بينه وبين العميان، فالعقل
 مع الشرع نور على نور»^(١).

ولذلك، تميزت العقلانية المؤمنة عن «الجمود النصوصي»،
 الذي يكفي بالوقوف عند ظواهر النصوص متشكراً لتعقل مراعي
 ومقاصد هذه النصوص، كما تميزت عن العقلانية اللادينية التي
 ألهمت العقل، وامتنعت به عن الوحي والنصوص. فاكتمت

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٤٨، ٤٩) «قلعة مكتبة صبح، القاهرة، بدون

بالنسبي عن المطلق والكلّي واخيوط، وبالعالم الشهادة عن عالم الغيب، وبظاهر الحياة الدنيا عن ما وراء هذا الظاهر، وآيات الله في كونه المنظور عن آياته في وحيه وكتابه المنظور ﴿... وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿يَعْتَمِدُونَ ظُهُورًا مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي هُمْ عَنْ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الزمر: ١٦، ١٧].

وبهذه العقلاية المؤمنة تمت الثابتات المتناقضة، تلك التي سقطت فيها «السلفية المصحوبة» و«الوضعية العربية» جميعاً! قرأنا - في فكر مدرسة الإحياء والتجديد - المعجز الإسلامي - القرآن الكريم - عقلياً؛ لأن المعجزة هي الخارقة للعادة «، وليست الخارقة للعقل»... «والقرآن - وهو المعجز الخارق - دعا الناس إلى النظر فيه بعقولهم... فهو معجزة عرضت على العقل، وعرفته القاصي فيها، وأطلقت له حق النظر في أبحاثها، ونشر ما انطوى في أبحاثها، فالإسلام لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي، والشكر الإنساني الذي يجري على نظامه الفطري، فلا يدهشك بخارق للعادة ولا يُغشى بصرك بأطوار غير معتادة، ولا يُخرس لسانك بقارعة سماوية، ولا يقطع حركة فكرك بصيحة إلهية. فتأخى العقل والدين لأول مرة في كتاب مقدس، على لسان نبي مرسل، بتصريح لا يقبل التأويل، وتفرق بين المسلمين كافة - إلا من لا ثقة بعقله ولا بدينه - أن من قضايا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل، كالعلم بوجود الله، وبقدرته على إرسال الرسل، وعلمه بما يوحي إليهم،

وإرادته لاختصاصهم برسالته، وما يتبع ذلك مما يتوقف عليه فهم الرسالة، وكالتصديق بالرسالة نفسها، كما أجمعوا على أن الدين إن جاء بشيء قد يعلو على الفهم. فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل والله يخاطب في كتابه الفكر والعقل والعلم: بدون قيد ولا حد... والوقوف عند حد فهم العبارة مضر بنا ومناف لنا كعبه أسلافنا من جواهر العقولات، التي تركنا كتبها فرائساً للأتربة وأكلة للسوس بينما انتضعت بها أُم أخرى أصبحت الآن تُنعت باسم التوراة.

والمرء لا يكون مؤمناً إلا إذ عقل دينه. وعرفه بنفسه. حتى اقتنع به، فمن رُئي على التسليم بغير عقل، والعقل ولو صالحاً، بغير فقه، فهو غير مؤمن؛ لأنه ليس المقصود من الإيمان أن يذلل الإنسان للخير كما يذلل الحيوان. بل المقصد منه أن يرتقي عقله وتزكي نفسه بالعلم بالله والعرفان في دينه. فيعمل الخير؛ لأنه يفقه أنه الخير النافع المرضي لله، ويترك الشر؛ لأنه يفهم سوء عاقبته ودرجة مضرتة في دينه ودنياه، ويكون فوق هذا على بصيرة وعقل في اعتقاده. فالعقل لا يقلد عافلاً مثله. فأحذر به أن لا يقلد جاهلاً دونه ^(١).

وإذا ما حدث وحسب الإنسان وجود تعارض بين العقل والنقل، فإن ذلك لا يعدو أن يكون تعارضاً بين حقيقة النقل

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده (٣٥٦، ٣٥٩، ١٥١، ٢٧٥، ٢٨١)

وبين توهم العقل - وليس صريح العقل أو تعارضاً بين العقل وظاهر النقل - وليس حقيقة النقل ؛ فلقد اتفق أهل الملة الإسلامية، إلا قليلاً ممن لا ينظر إليه، على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل وبقي في النقل طريقان؛ طريق التسليم بصحة المنقول، مع الاعتراف بالعجز عن فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه، والطريقة الثانية: تأويل النقل، مع المحافظة على قرانين اللغة. حتى يتفق معناه مع ما أثبتته العقل^١.

ومع هذا الإغلاء بمقام العقلانية المؤمنة، هناك - في فكر هذه المدرسة الإحيائية - الحذر والتحذير من العقلانية اللادينية، التي نكتفي بالعقل عن النقل، والتي تستعي بالنسبي عن المطلق والكلي واغحيط ؛ فالعقل البشري وحده ليس في استطاعته أن يبلغ بصاحبه ما فيه سعادته في هذه الحياة، اللهم إلا في قليل ممن لم يعرفهم الزمن، فإن كان لهم من الشأن العظيم ما به عرفهم أشار إليهم الدهر بأصابع الأجيال، فمجرد البيان العقلي لا يدفع نزاعاً، ولا يرد طمانينة، وقد يكون القائم على ما وضع من شريعة العقل ممن يزعم أنه أرفع من واضعها، فيذهب بالناس مذهب شهواته فتذهب حرمتها، وينتهدم بناؤها، ويفقد ما قصد بوضعها... وإذا قدرنا عقل البشر قدره، وجدنا غاية ما ينتهي إليه كماله إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع تحت الإدراك

الإنساني... أما الوصول إلى كنه الحقيقة فمما لا تبلغه قوته... ومن أحوال الحياة الأخرى ما لا يمكن لعقل بشري أن يصل إليه وحده... لهذا كان العقل محتاجاً إلى معين يستعين به في وسائل السعادة في الدنيا والآخرة (١).

٦- وسادس هذه الأصول الفكرية: الوعي بسنن الله الكونية:

تلك التي تحكم سائر عوالم مخلوقات، والتي تمثل قواعد علم الاجتماع الديني، في التقدم والتخلف، في النهوض والانحطاط، في الانتصارات والهزائم، وفي التدافع بين الدعوات والأهم والحضارات. لقد دعت أدبيات هذه المدرسة الإحيائية إلى تأسيس علم السنن والقوانين الإلهية في الاجتماع الإنساني، وقال الإمام محمد عبده - في تفسير قول الله ﷻ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧] - إن إرشاد الله إيانا أن له في خلقه سنناً، يوجب علينا أن نجعل هذه السنن علماً من العلوم المدونة لنستفيد ما فيها من الهداية والموعظة على أكمل وجه، فيجب على الأمة في مجمراتها أن يكون فيها قوم يبنون لها سنن الله في خلقه، كما فعلوا في غير هذا العلم من العلوم والفنون التي أرشد إليها القرآن بالإجمال، وبينها العلماء بالتفصيل. عملاً بإرشاده، كالترديد وأصول الفقه، والعلم بسنن الله تعالى من أهم العلوم

(١) المصدر السابق (١/١٢٦، ١٢٦، ٣٧٥، ٣٥٧).

وقلب نظام العالم العنصري! وليس هذا الدين هو دين الإسلام، دين الإسلام هو الذي جاء في كتابه: ﴿وَقُلْ أَتَمَلَّؤُنَا مِن دِينِكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾ (سورة ١٠٠) ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَغْنَوْا مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ (الأحزاب: ٩٠) ﴿مَنْفَعَةُ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا خَيْرٌ مِنْ قَبْلِ وَلَنْ نَجْزِيَ مَنْفَعَةَ اللَّهِ تَبَعًا﴾ (الأحزاب: ٩٠) وأمثالها.

وليس من الممكن لمسلم أن يذهب إلى ارتفاع ما بين حوادث الكون من الترتيب في السبية والنسبية إلا إذا كفر بدنيه قبل أن يكفر بعقله! (١)

٧ - وسابع هذه الأصول: أن الدولة - في الإسلام -

«مدنية - إسلامية... لا كهنوتية... ولا علمانية:

فالإنسان مُسْتَحْتَبٌ لِنَفْسِهِ لَا لِمَسْتَعْمَلِ الْأَرْضِ - الذي هو جزء من عبادة الله وشكره على تسميته به - محرر هذا الإنسان من نعم وطاقت وقوى وملكات... ولأن الإسلام هو دين الجماعة، المتعاضدة للفرد، والمؤسسة على الأسرة، فإن الأمة - وليس الفرد، أو الصفة - هي مركز الخلافة والاستخلاف... ولأن الله لطيف بعباده، فقد كان من غفله بعباده، وعامله ورعايته نهم إرساله الرسل، وإزالة الكتب تصويب مباحث الجماعات والأمم في هذه الحياة، تلك كانت الشريعة الإلهية هي بؤرة عقد وعهد الاستخلاف الإلهي للإنسان.

(١) المصدر السابق (١/٢١٣)

ولأن « الدولة » لم ترد في أصول الإيمان، ولا في أركان الإسلام... كانت ككل « النظم الحياتية » إبداعاً مدنياً إنسانياً، وجزءاً من الاجتهادات البشرية المنظورة، نقيضاً الجماعة المؤمنة لتحقيق المقاصد الدينية والدنيوية التي لا تقوم بغير هذه « النظم »؛ فالدولة « واجب مدني » لا تقوم بدونه « الواجبات الدينية » ومصدر إقامتها، والسلطة والسلطان فيها هم الأمة، بشرط ألا تخرج هذه السلطة ولا هذا السلطان عن الشريعة التي هي بؤر عقد وعهد الاستخلاف - « والأمة » مستخلفة لله، « والدولة » مستخلفة عن الأمة. وكلاهما - « الأمة » و « الدولة » محكومة سلطتهما بإطار الثوابت الشرعية.

وبهذا التصور تميزت وتميز الدولة الإسلامية عن دولة الكهانة الكنسية التي دمجت الدولة في الدين، وغابت عنها الأمة... وعن الدولة العلمانية، التي فصلت بين الدولة والدين، فغابت عنها الشريعة.

وعن هذا الأصل من أصول الفكر في مدرسة الإحياء الديني، يقول الإمام محمد عبده: « ليس في الإسلام سلطة دينية، سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر، وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم، كما خولها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم.

أصل من أصول الإسلام - وما أجله من أصل - قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها، هدم الإسلام، بناء تلك السلطة،

ومحا أثرها، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهلها اسم ولا رسم، ولم يدع الإسلام لأحد، بعد الله ورسوله، سلطاناً على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه، فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه... والإسلام يحدد أن الأمة، أو نائب الأمة هو الذي يُنصب الخليفة، والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي تخضعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الإفريج « ثيوكراتيك » أي سلطان إلهي. وكذلك القاضي، والمفتي، وشيخ الإسلام... لم يجعل الإسلام لهؤلاء أدنى سلطة على العقائد وتخويل الأحكام، وكل سلطة تارلها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية، قدورها الشرع الإسلامي، ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعي حق السيطرة على إيمان أحد، أو عبادته لربه، أو ينازعه في طريقة نظره.

إن الإيمان بالله يرفع الخضوع والاستعباد للرؤساء الذين استذلوا البشر بالسلطة الدينية، وهي دعوى القداسة والوساطة عند الله، ودعوى التشريع والقول على الله دون إذن الله، أو السلطة الدينية، وهي سلطة الملك والاستبداد. فالنؤمن لا يرضى لنفسه أن يكون عبداً لبشر مثله للقب ديني أو دنيوي، وقد أعزه الله بالإيمان، وإنما أئمة الدين ملعون لما شرعه الله، وأئمة الدنيا مفسدون لأحكام الله، وإنما الخضوع الديني لله وشرعه، لا لشخصهم وألقابهم.

ومع هذا... فالإسلام دين وشرع... لم يدع ما القبصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله ويأخذ على يده في عمله فكان الإسلام: كمالاً للشخص، وألفه في البيت ونظاماً للملك، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها من لم تدخل فيه...^(١)

وهذه الدولة الإسلامية - المدنية - يمكن - في ظل التنوع الإسلامي في الألسنة واللغات... أي الأقوام - والتعدد في الأقاليم - أي الأوطان - أن تحقق وحدة الأمة، ووحدة دار الإسلام، دون أن تكون « دولة مركزية واحدة، وذلك إذا تخلصت أقاليمها وأوطانها وأقطارها من حواجز « الجنسية » - التي جاءتنا من الدولة القومية الأوروبية. وإذا اجتمعت دولها - تحت مظلة الجامعة الإسلامية - على جوامع الإسلام... « فوطن المسلم من البلاد الإسلامية هو المحل الذي ينوي الإقامة فيه، ويتخذ فيه طريقة كسبه وعيشه... يجري عليه عرقه، وينفذ فيه حكمه فهو رعية الحاكم الذي يقيم تحت ولايته، أما الجنسية فليست معروفة عند المسلمين، ولا لها أحكام تجري عليهم... وإنما هي عند الأمم الأوروبية تشبه ما كان يسمى عند العرب عصبية، ولقد جاء الإسلام فألغى تلك العصبية، ومحا آثارها، والاختلاف في الأصناف البشرية، كالعربي والهندي والرومي والشامي والمصري

(١) الأعيان الكاملة للإمام محمد عبده (٢٢٣/٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ .

والتونسي والمراكشي، مما لا دخل في اختلاف الأحكام والمعاملات بوجه من الوجوه. ومن كان مصرقاً وسكن في بلاد المغرب وأقام بها جرت عليه أحكام بلاد المغرب، ولا ينظر إلى أصله المصري بوجه من الوجوه هذا ما تقضي به الشريعة الإسلامية، على اختلاف مذاهبها لا جنسية في الإسلام، ولا امتياز بين مسلم ومسلم، والبلد الذي يقيم فيه المسلم من بلاد المسلمين هو بلده، ولأحكامه عليه السلطان دون أحكام غيره (١).

ومع تنوع أقاليم وأقطار وقوميات الجامعة الإسلامية، تكون جوامع القرآن - من العقيدة والشريعة - هي قبلة الجميع، فعالم الإسلام « دول متصلة الأراضي، متحدة العقيدة، يجمعهم القرآن... واتفاقهم هو من أصول دينهم » ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] وبهذه الوحدة يقيمون سداً يحول عنهم هذه السيول المتدفقة عليهم من كل الجوانب لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً، فإن هذا ربما كان عسيراً، ولكني أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن، ووجهة وحدتهم الدين، وكل ذي ملك على ملكه... فهذا بعد كونه أساساً لدينهم، تقضي به الضرورة، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات (٢).

(١) المصدر السابق (٥٠٥/٢ - ٥٠٨).

(٢) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني (٢٨/٢، ٢٩) - د. إسماعيل حبيب.

٣. محمد عمارة، طبعة بيروت (١٩٨١).

٨ - والأصل الثامن من أصول فكر هذه

المدرسة الإحيائية هو: الشورى:

فالدولة الإسلامية - بل وكل ميادين الاجتماع الإسلامي - مؤسسة على الشورى، التي يشارك فيها وبها كل إنسان في العمل العام، وذلك من خلال وبواسطة المؤسسات التشريعية والنيابية والدستورية « فلا بد من إشراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى، وذلك بإجراء انتخاب نواب عن الأمة تسن القوانين... والقوة النيابية لأي أمة كانت لا يمكن أن تحوز المعنى الحقيقي إلا إذا كانت من نفس الأمة وبذلك يشارك الأهالي بالحكم الدستوري الصحيح. والأمة هي التي تملك حاكمها على شرط الأمانة والخضوع لقانونها الأساسي. وتخرج على هذا القسم، وتعلنه له: يبقى التاج على رأسه ما بقي هو محافظاً أميناً على صون الدستور، وأنه إذا حثت بقسمه وخان دستور الأمة، إما أن يبقى رأسه بلا تاج، أو تاجه بلا رأس! » (١) وقد كان المسلمون في الصدر الأول على النهج من المراقبة للقائمين بالأعمال العامة، حتى كان الصعلوك من وعادة الإبل يأمر مثل عمر بن الخطاب - وهو أمير المؤمنين - وينهاه فيما يرى أنه محبوب (٢).

(١) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني (ص ٢٧٣ - ٢٧٧، ٢٧٩)، طبعه

القاهرة (١٩٦٨ م)

(٢) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده (٥٩/٢)

٩ - وتاسع هذه الأصول الفكرية هو: العدالة الاجتماعية:

التي تحقق التكافل الاجتماعي بين الأمة كلها « فالإخاء الذي عقده المصطفى ﷺ بين المهاجرين والأنصار كان أسرف عمل تجلّى به قبول اشتراكية الإسلام والوسطية التي أشار إليها القرآن بأدلة كثيرة والمغايرة لاشتراكية الغرب القائمة على التطرف وروح الانتقام من جور الحاكّم والأحكام، ذلك أن تنعم فريق من قوم وشقاء فريق آخر في محيط واحد، وبمخاض ليس بينها وبين مساعي الآخرين كبير تفاوت، مما لا يتم به نظام الاجتماع » (١).

والله ﷻ عندما أضاف مصطلح « المال » في القرآن الكريم إلى ضمير « الفرد » في سبع مرات، وإلى ضمير « الجمع » في سبع وأربعين مرة. أراد أن يبيّن بذلك « على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها، فكأنه يقول: إن مال كل واحد منكم هو مال أمتكم » (٢).

١٠ - وعاشر هذه الأصول هو: إنصاف المرأة:

لشّارك مع الرجل في القيام بعقائض وتكاليف العمل العام - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ويدور هذا الإنصاف لا قيام للأسرة، التي هي اللبنة الأولى والأساسية في بناء الأمة... « فالأمة تتكون من البيوت (العائلات)، فصلاحيها - أي العائلات -

(١) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغامي ١ ص ٢١٤ ٢١٧.

(٢) الأعمال الكاملة للإمام محمد عابد ١ ص ١٩٤/٥.

صلاح للأمة، ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة، والرجل والمرأة
 يتماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما يتماثلان في الذات
 والشعور والعقل... والآية القرآنية: ﴿وَلَقَدْ مَثَلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ
 بِأَنفُسِهِنَّ﴾ هي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع
 الحقوق. إلا أمراً واحداً عبر عنه بقوله: ﴿وَلَيَرْحَلَنَّ عَنْهَا دَرَسَةٌ﴾
 الآية ٢٢٨. وهذا الأمر - التواضع - يوجب على المرأة شيئاً وعلى
 الرجل أشياء؛ ذلك أن الحياة الزوجية حياة اجتماعية، ولا بد لكل
 اجتماع من رئيس... يرجع إلى رأيه في الخلاف كي لا تنقسم عروة
 الوحدة الجامعة ويختل النظام... والرئاسة هنا إرشاد ومراقبة
 وملاحظة. وليست قهراً ولا سلباً للإرادة... فالمرأة من الرجل والرجل
 من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد. فالرجل بمنزلة
 الرأس والمرأة بمنزلة البدن وكلاهما بشر تام له عقل يشكر في مصالحه.
 وقلب يحب ما يلائمه ويكره ما لا يلائمه وينفر منه. فليس من
 العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذو عبداً يستدله
 ويستخدمه في مصالحه. ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في
 الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين
 للآخر والقيام بحقوقه... أما الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن
 يكونوا سادة في بيوتهم، فإنهم إنما يولدون عبيداً لغيرهم... (١)

تلك هي الأصول الفكرية العشرة لمدرسة الإحياء والتجديد...
التي تبلورت من حول جمال الدين الأفغاني.. والتي فصل
أصولها الفكرية الإمام محمد عبده.

وهي المدرسة التي برز عن أصولها الفكرية الشيخ محمود
شلتوت، حتى صار علما من أعلام علمائها، وإماما أكرم في
السلسلة الذهبية لأئمتها... وامتدادا متصوفا لإحيائها وتجديدها..
فهو مفتاح الفهم والدراسة لموقف وموقع وإيجار هذا الإمام العظيم.



الفصل الثاني

السيرة... والمسيرة العلمية

- في (٦ شوال ١٣١٠ هـ / ٢٣ أبريل ١٨٩٣ م) ولد الشيخ محمود شلتوت، ببلدة « مية منصور » مركز « إيتاي البارود » محافظة « البحيرة » بدلتا القطر المصري.
- وبعد أن حفظ القرآن وجوَّده بكتاب القرية... على عادة السالكين طريقهم إلى العلم الديني، التحق بمعهد الإسكندرية الديني، التابع للأزهر الشريف (١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م)... أي في العام التالي لوفاة الإمام محمد عبده.
- ولقد ظل محافظاً على تقوفه في الدراسة على امتداد سنوات مراحل تعليمه بالأزهر الشريف - الابتدائي... والثانوي والعالي - فكان تربيته الأول دائماً طوال سنوات دراسته حتى نال شهادة « العالمية » (١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م).
- وفي العام التالي تخرجه (١٣٣٧ هـ / ١٩١٩ م) عين مدرساً بمعهد الإسكندرية الديني.
- وكانت كبرى ثورات الشعب المصري ضد الاحتلال الإنجليزي، قد تفجرت في ذات العام (١٩١٩ م)

فانخرط فيها الشيخ شلتوت، ومشارك في مظاهراتها واجتماعاتها والخطابة والإثارة لحماهير الشعب وطلائع الثوار.

• ومع أن الشيخ محمود شلتوت لم يتلمذ مباشرة على يد الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، إلا أنه منذ فجر حياته التعليمية والعلمية، كان واحدًا من بهاء مدرسة الأستاذ الإمام - مدرسة الإحياء والتجديد - ولقد ربطته الوشائج الفكرية وأيضًا العلاقات والصدقات بأبرز حلفاء وتلاميذ الأستاذ الإمام، وفي مقدمتهم الإمام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي (١٢٩٨ - ١٣٦٤هـ / ١٨٨١ - ١٩٤٥ م) والإمام الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرزاق (١٣٠٢ - ١٣٦٦هـ / ١٨٨٥ - ١٩٤٦ م) والإمام الأكبر الشيخ عبد الحليم سليم (١٢٩٩ - ١٣٧٤هـ / ١٨٨٢ - ١٩٥٤ م) وهم من نخبة تلامذة الشيخ محمد عبده، الذين تتلمذوا على يديه، وحضروا دروسه، والذين قاتلوا تيار الإصلاح فناهج وتنظيمات الأزهر الشريف... وجاهدوا لتأكيد وتدعيم استقلال الأزهر عن سلطات الدولة ونهوض الاستعمار الإنجليزي ولذلك، فعندما تولى الشيخ محمد مصطفى المراغي مشيخة الأزهر - في (٢ ذي الحجة ١٣٤٦هـ / ٢٢ مايو ١٩٢٨ م) بادر فاستدعى الشيخ شلتوت، وبشبه من التدريس بعهده الإسكندرية إلى التدريس بالقسم العالي بجامعة القاهرة وهو القسم الذي كان يرأسه عندهم من أعلام مدرسة الإحياء والتجديد، وهو الشيخ عبد الحليم سليم.

• وبعد ذلك، ارتقى الشيخ شلتوت إلى تدريس الفقه بأقسام الشخصيات بالأزهر الشريف.. وهو أعلى مستويات التدريس.

• وعندما حدثت الأزمة الشهيرة بين الشيخ المراغي - شيخ الأزهر - وبين الملك أحمد فؤاد (١٢٨٤ - ١٣٥٥ هـ / ١٨٦٩ -

١٩٣٦ م) بسبب إصرار المراغي على مشروعه لإصلاح الأزهر، وتجديد مناهجه، ونظم كلياته وأقسامه، معاهدته، وأكد

استقلاله... ومعارضة الملك فؤاد لهذا المشروع كان الشيخ شلتوت أول المدعين عن مذكرة المراغي ومشروعه الإصلاحية

بالقلم واللسان - فكتب عدة مقالات بحرية - "الساسة" اليومية... ونفى العديد من الخطب في الأسبذة والطلاب

ولما اضطر المراغي إلى الاستقالة من منسبة الأزهر - في (٦ جمادى الأولى ١٣٥٨ هـ / ١٠ أكتوبر ١٩٣٩ م) - بسبب مناوأة

الملك فؤاد لمشروع إصلاح الأزهر... وتولى المنسبة الشيخ محمد الأحمدى القضاوى (١٢٩٥ - ١٣٦٣ هـ / ١٨٨٧ -

١٩٤٤ م) لحرط طلاب الأزهر وكثير من شيوخه في ثورة كبرى ومهيرة. مطالبين بعودة المراغي إلى المنسبة وتهدد

بمشروعه الإصلاحية... ولقد استمرت فلاف وأحداث وإضرابات هذه الثورة الأزهرية طوال عدة أعوام المراغي عن

المنسبة ونصاعده فمع الدولة للعلاء والطلاب الثوريين، وخاصة إبان الوزارة المنسقة التي رأسها إسماعيل صدقي باشا

(١٢٩٢ - ١٣٦٩ هـ / ١٨٧٥ - ١٩٥٠ م) - وهي ثورة

التي ألغت دستور (١٩٢٣ م) ، وبفت الانتخابات - فتم فصل الشيخ شلتوت من منصبه ضمن الذين فصلوا من علماء الأزهر ، في (جمادى الأولى ١٣٥٠ هـ / ١٧ سبتمبر ١٩٣١ م) ، ويومئذ اشتغل الشيخ شلتوت بالخطابة الشرعية - مع شقيقه صديقه الشيخ مصطفى عبد الرازق - الشيخ علي عبد الرازق (١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ / ١٨٨٧ - ١٩٦٦ م) الذي كان قد فصل من القضاء الشرعي (١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م) بسبب كتابته عن (الإسلام وأصول الحكم) .

وظل الشيخ شلتوت متصلاً من التدريس بالأزهر ، وبعد عن جامعته قرابة أربع سنوات . فلما اختار الملك فؤاد إلى الرضوخ لإصرار علماء الأزهر وحلّاه على عودة المراعي ، وانضمي في مشروع إصلاح الأزهر . وسقطت الوزارات المستبدة . أعيد الشيخ محمود شلتوت - وكن المقصودين - إلى الأزهر . مدرسا بكلية الشريعة ، في (ذي القعدة ١٣٥٣ هـ / فبراير ١٩٣٥ م) ، إنشأ وزارة توفيق نسيم باشا (١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م) ... وبعد أقل من شهرين غاد الشيخ المراعي إلى مشيخة الأزهر في (المحرم ١٣٥٤ هـ / ٢٧ أبريل ١٩٣٥ م) .

• ونحت قيادة المراعي للأزهر الشريف وفي ظل مشروعه الإصلاحية لهذه الجامعة الأعرق - بدأ الأزهر بتأصيل مع المحافل والمؤتمرات العلمية العامة ، مبلغاً دعوة الإسلام ، عطفاً جديداً ، وملقياً الأضواء على مميزات وامتيازات الإسلام . وما لديه

من حلول للمشكلات الإنسانية... فشارك في مؤتمر تاريخ الأديان الدولي - السادس المعقد بمدينة بروكسل ٤ في (جمادى الآخرة سنة ١٣٥٤هـ / ١٦ - ٢٠ - شهر سنة ١٩٣٥م) - ومثله في هذا المؤتمر الشيخان مصطفى عبد الرزاق وأمين الخولي... وعندما انعقدت الدورة الثالثة للمؤتمر القانون الدولي المقارن - بلاهاي - هولندا - في (جمادى الآخرة سنة ١٣٥٦هـ / أغسطس سنة ١٩٣٧م) ورأس وفد مصر العلمية والقانوني الدكتور عبد الرزاق السهوري، اختار المراجع الشيخ محمود شلتوت ممثلاً للأهرام في هذا المؤتمر العالمي، فقدم للمؤتمر دراسته العلمية الصغيرة عن (المسؤولية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية)^(١).

وكانت هذه الدراسة هي التي تقدم بها - بعد ذلك - إلى « هيئة كبار العلماء » (١٣٦٠هـ / ١٩٤١م) فدل بها عضوية الهيئة وكان يومئذ أصغر الأعضاء سناً في هيئة كبار العلماء أعلى هيئات العلم الإسلامي في العالم الإسلامي.

• وبعد ذلك عين الشيخ شلتوت في (لجنة الفتوى » بالأهرام الشريف.

• ولقد تدنى حرص الشيخ المراجع على أن يكون الشيخ

(١) انظرها في كتاب: الإسلام عقيدة وشريعة (ص ٢٢٢ - ٢٢٤) طبعه

دار الشروق، القاهرة سنة ١٩٩٠هـ / ١٩٧١م.

شلتوت دالفا وأندًا في الموقع الذي يقارن منه وفيه دفع مسيرة الإصلاح والتجديد في الأزهر الشريف عندما رقي الشيع شلتوت من مدرس مكتبة الشريعة إلى مفتش بالاعاهد الدينية سنة (١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م) - فأعادته إلى الهيئ القسم العالي - الجامعة - وكذلك مكتبة الشريعة ليشرف على حصه الإصلاح فيها

• وعندما تنوأ موقعه بين « هيئة كبار العلماء » سنة (١٣٦٠هـ) سنة (١٩٤١م) ، انضم إلى هذه الهيئة باقتراح جامع « جدول أعمال » الاجتهاد الإسلامي للعاصر في أربعة مبادئ. وذلك باقتراح:

١ - إنشاء مكتب علمي للجماعة، مهمته رجمد الهجوم على الإسلام، والرد على هذا الهجوم، تليقاً للدعوة، وإقامة للحجة، وإزالة للشبهة عن عقيدة وشريعة وحضارة الإسلام.

٢ - وبحث المعاملات المستحدثة، لاستنباط الأحكام الفقهية الجديدة لهذه المعاملات التي لم تعرفها عقيدة وأحكام الشريعة القديمة.

٣ - ووضع كتاب عن الإسرائيليات في التفاسير المداولة للقرآن الكريم، لتقية هذه التفاسير من تلك الإسرائيليات التي تعرق العقل المسلم في الضلالات.

٤ - وتطبيق الكتب القديمة من المذبح والحرمات.

ولقد نلت « هيئة كبار العلماء » هذه المقترحات، وتألفت لتحقيق هذه المقاصد لجنة رأسها الشيخ عبد المجيد سليم، وكان الشيخ شلتوت أحد أعضائها.

• وفي سنة (١٣٦٥ هـ) سنة (١٩٤٦ م) اختير الشيخ محمود شلتوت « عضواً لمجمع اللغة العربية » وذلك ضمن عشرة أعضاء مثابوا قسم العلم والتفكير في ذلك التاريخ، حتى سماهم الأستاذ أحمد أمين (١٢٩٥ - ١٣٧٣ هـ / ١٨٧٨ - ١٩٥٤ م) في حين اسفل المجمع بهم « العلماء القضاة » وهم :
شلتوت - الدكتور إبراهيم يومي مدكور (١٣٢٠ -

١٤١٦ هـ / ١٩٠٢ - ١٩٩٥ م) والدكتور عبد الوهاب عزام،
والدكتور أحمد زكي (١٣١٢ - ١٣٩٥ هـ / ١٨٩٤ - ١٩٧٥ م) والدكتور مصطفى طيف (١٣١٠ هـ / ١٨٩٣ م)
والشيخ عبد الوهاب خلاف، والأستاذ محمد زايد أبو حديد
(١٣١٠ - ١٣٨٧ هـ / ١٨٩٣ - ١٩٦٧ م).

• ثم انتدبت جامعة القاهرة الشيخ شلتوت لتدريس مادة « فقه القرآن والسنة » لطلاب « علوم » الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق.

• وفي سنة (١٣٦٩ هـ) سنة (١٩٥٠ م)، وأثناء تولي الشيخ عبد المجيد سليم مشيخة الأزهر - عين الشيخ شلتوت مراقباً علمياً لمراقبة البحوث والثقافة الإسلامية بالأزهر الشريف.

• وفي سنة (١٣٧٦هـ) سنة (١٩٥٧ م) ، وفي ظل انفتاح الثورة المصرية على الدائرة الإسلامية، من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي - التي تولي أمانتها عضو مجلس الثورة محمد أنور السادات (١٣٣٧ - ١٤٠١هـ / ١٩١٨ - ١٩٨١ م) - اختار السادات الشيخ شلتوت مستشاراً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لما تفكره وعلاقاته من أهمية وفاعلية في التواصل مع شعوب ومذاهب الأمة الإسلامية..

• وبعد تولي الشيخ شلتوت منصب وكيل الجامع الأزهر، أخذت كثير من الهيئات والمنظمات والمؤسسات تسعى إلى الاستفادة من علمه ونوجيهاته وحرارة واجتهاداته، ومن نشاطه الحمم، فأصبح عضواً باللجنة العليا للعلاقات الثقافية الخارجية وعضواً في مجلس الإذاعة الأعلى... وعضواً باللجنة العليا لمعونة الشتاء... ورئيساً للجنة العادات والتقاليد بوزارة الشؤون الاجتماعية... وعضواً مؤسساً لـ « دار التفريب بين المذاهب الإسلامية » وواحدًا من أبرز كتّاب محنتها « رسالة الإسلام » وكانت فتاواه الشهيرة سجوار التعدد على فقه المذهب الحنفي، كواحد من المذاهب الفقهية النحلية الموثقة - المالكي، والشافعي، والحنفي، والحنبلي، والحنفلي، والرملي، والإمامي، والظاهرية - من إنجازاته المتميزة في ميدان التفريب بين السنة والشيعة وترتب على ذلك احتضان الأزهر الشريف - وهو أقدم وأعرق وأكبر جامعات العالم الإسلامي - جميع هذه المذاهب في التدريس والإفتاء.

• وفي (٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٨هـ / ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ م) تولى الشيخ محمود شتوت منصب الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر - ومن موقعه - كشيخ للأزهر - بدأ خطواته لتحقيق المشاريع الإصلاحية والتجديدية، التي طمح إليها ولم يتمكن من تحقيقها حتى ذلك التاريخ... ومن ذلك مشروع إنشاء « مجمع البحوث الإسلامية » الذي أرادته الهيئة العلمية العليا الجامعة لكبار علماء الأمة الإسلامية على اختلاف أقطارهم ومذاهبهم - وهو المشروع الذي سبق واقترحه عندما عين وكيلًا للأزهر - وكان إنشاء هذا « المجمع » ضمن عناكب مشروع تطوير الأزهر الذي صدر به القانون رقم (١٠٣) لسنة (١٩٦١ م)...

وهو التطوير الذي حلم به الشيخ شتوت، وتيار الإصلاح الذي بدأه الإمام محمد عبده - والذي تغيا تحريج علماء يجمعون بين علوم الدين وعلوم الدنيا، ودعاة للإسلام يجمعون إلى فقه الدعوة حذق العلوم التقنية والإدارية الحديثة والعصرية واللغات الأجنبية، وذلك لمواجهة حركات التنصير - وخاصة في أفريقيا وآسيا - تلك التي جمع فساداتها وجمعت مدارس إرسالاتها بين علوم اللاهوت وتقنيات العصر وعلومه، فامتلك حريجوها التنصرون زمام الدول ومؤسساتها، بينما وقف المسلمون - هناك - بأنسابهم عند « الكتاب » و « الخلاوي » مكتفين بحفظ القرآن وشيء من الفقه والتفسير والحديث

تاريخ الدولة ومؤسساتها للأقليات الصيرانية، وذلك خوفًا على عقيدتهم من التصير الذي اقترن التصير به بدراسة علوم الإدارة والتقنيات الحديثة في مدارس الإرساليات التصيرية.

فجاء قانون التصير للأزهر - الذي دعاه الشيخ شلتوت، والذي وضع مواده، وكتب مذكرته الإيضاحية واحد من أمور الغيورين على الإسلام وفكره ونزاهه. هو الأستاذ محمد سعيد العريان (١٣٢٣ - ١٣٨٤هـ / ١٩٠٥ - ١٩٦٤م) - ليجعل الأزهر مؤسسة الإسلام لعلمه الكبير، وليجعل جامعته - بكليةها الشرعية والعلمية - منبع الذي يلي احتياجات المسلمين في علوم الدين والدنيا... فجاء في المادة الثانية من هذا القانون - عند الحديث عن رسالة الأزهر:

« الأزهر هو الهيئة الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته، وتحليله ونشره وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب. وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفي الحضارة، وكفالة الأمن والطمأنينة وراحة النفس لكل الناس في الدنيا والآخرة. كما تهتم بعت اخضارة العربية والتراث العلمي والفكري للأمة العربية وإظهار أثر العرب في تطور الإنسانية وتقدمها. وتعمل على رفي الآداب وتقدم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية، وتزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالمتخصصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشرعية الإسلامية والثقافة الدينية

والعربية ولغة القرآن، وتخريج علماء عاملين متفهمين في الدين، يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح، كفاية علمية وعملية ومهنية، لتأكيد الصلة بين الدين والحياة، والربط بين العقيدة والسلوك، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في أسباب النشاط والإنتاج، والريادة والقدوة الطيبة للمشاركة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة. كما تهتم بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والأجنبية.»

كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون التطوير هذا مبادئ عدة، منها:

« أولاً: أن يبقى الأزهر، وأن يدعم ليظل أكبر جامعة إسلامية وأقدم جامعة في الشرق والغرب.

ثانياً: أن يضل كما كان منذ أكثر من ألف سنة حصناً للدين والعروبة، يرتقي به الإسلام، ويحسد ويتجلى في جوهره لأصيل، ويتسع نطاق العلم به في كل مستوى وهي كل بيئة. ويبدأ عنه كل ما يشوبه وكل ما يؤمى به.»

• وكنتيجه لهذا القانون - (١٠٣) لسنة (١٩٦١ م) :

- دخلت الفتيات الأزهر، وتنظم فيه بأعداد غفيرة في جميع مراحل دراساته - لأول مرة في التاريخ.

- وأنشئ « مجمع البحوث الإسلامية » الشكل الجديد للجامعة كبار العلماء.

- وأنشئت « مدينة البحوث الإسلامية » لتحمل الأمانة الإسلامية الجامعة لأكثر من ثمانين جنسية من حسيات الشعوب والأقطار الإسلامية.

- وأنشئ « معهد البحوث الإسلامية » بمعهد الإعداد والتوجيه - الذي يؤهل الطلاب غير العرب للدراسة باللغة العربية.

- ودُرِّست اللغات غير العربية - أوروبية وشرقية - بالأزهر.

- ودُرِّس القانون المقارن في كليات الشريعة بجامعة الأزهر.

وأصبح اسم هذه الكليات « الشريعة والقانون ».

- ودُرِّس فقه الشيعة إلى جوار فقه المذاهب السنية، والمذاهب الفقهية الموثقة مصادرها.

- وأصبحت المعاهد الدينية - الابتدائية، والإعدادية...

والثانوية - تغطي كل قرى مصر - التي تقترب من ستة آلاف بعد أن كان عددها - في جيلنا - لا يبلغ عدد أصابع اليدين.

- كما أصبحت كليات جامعة الأزهر تغطي سائر محافظات مصر، وتمتد لترتفع مناراتها في الكثير من الأقطار الخارجية، الشرقية منها والغربية.

- وكان الشيخ شلتوت هو صاحب الرؤية والفكر اللذين تجسدا في هذا الإنجاز الكبير.

• وإذا كان « رافع » تطوير الأزهر الشريف لم يرتق إلى مستوى « آمال » الشيخ شلتوت من ورائه... فإن مرؤ ذلك عائد

إلى « قصور » الذين قاموا بـ « التطبيق والتفيذ » - الدولة التي لا خبرة لها بهذا الحقل من حقول العلم والتعليم، والتي لم تكن تثق بنوايا شيوخ الأزهر تجاه توجيهها إلى « الاشتراكية العلمية » التي رفعت شعاراتها في ذات السنوات التي بدأت فيها مسيرة التطوير!... وشيوخ الأزهر، الذين لم يتحسس الكثيرون منهم لهذا التطوير، لسوء ظنهم برحالات الثورة، واتجاهاتهم الاشتراكية... فانعكس سوء الظن هذا على مفاصل الدولة من وراء التطوير!-

• بل إن انفارقة قد بلغت حد الأماسة، عندما أصبح الشيخ شلتوت ذاته وهو روح التطوير وداعيته وراعيه... أول ضحايا قانون التطوير!... حتى لقد انتهت حياته عماسة افتقرتها « البيروقراطية » والأثرة في الاختصاصات الإدارية وذلك عندما استأثر « وزير شئون الأزهر »... وكان عالماً فاضلاً - بكل السلطات الإدارية في الأزهر... وناحره في هذا الاستئثار قسم الفتوى بمجلس الدولة - اضلاًقاً منصوص قانون التطوير، التي أرادت منصب شيخ الأزهر أن يكون دينياً فقط ولا علاقة له بالسلطات الإدارية في الأزهر - حتى إدارة مكتبه!... فحاض الشيخ شلتوت معركة صامتة، تخلى فيها بالنصر والشجاعة، ضد هذا العدوان على سلطات مشيخة الأزهر... وكتب مذكرات شجاعة إلى رئيس الجمهورية - جمال عبد الناصر (١٣٣٦ - ١٣٩٠ هـ / ١٩١٨ - ١٩٧٠ م) وإلى رئيس مجلس الوزراء - علي حصري - مثلت

ولا تزال - صفحات في كتاب الشجاعة والكرامة والشيوخ .
 قلنا حرمة الأثرية والبيروقراطية، والتطبيق الحامد والخرفي
 للقانون... فدم استقالته الشجاعة من مشيخة الأزهر في (١٦)
 ربيع الأول سنة ١٣٨٢ هـ / ٦ أغسطس سنة ١٩٦٣ م)... وجاء
 في كتاب استقالته - الذي بعث به إلى الرئيس جمال عبد الناصر،
 عن أسباب هذه الاستقالة :

« ... إلى أن أسندت وزارة شؤون الأزهر إلى السيد الدكتور
 محمد المهدي، فصار بها في طريق لا يتفق مع رسالة الأزهر،
 وما يتغلبه طلاب الإصلاح له، حتى من كتابته، وصديق نسابه،
 وفي هذه الفترة الأخيرة، التي حدثت العترة شجرة، ضللت من
 جانبي أحاول علاج ما ترتب على طريق مسيرة من مشكلات،
 وأدفع بقدر الاستطاعة عن حرمة الأزهر وحماه، ولم أجد فرصة
 إلا النجاح فيها إلى المختصين عسى أن يهتدي الله من الظلمة
 ما يستقيم معه النهج ويوضح به الفاسد. ولكن الأمور أفلت
 زمامها من يدي، وتغلقت من سيرة إلى أسوأ، حتى تحول الأزهر
 فعلاً عن رسالته، ولم يصبح مشيخة الأزهر وجود أو كيان.

وإزاء هذه الظروف الساقة المتجمعة، أجد نفسي أمام واحد
 من أمرين :

إما أن أسكت على نصيب أمانة الأزهر - وهو ما لا أقبله
 على نفسي وكبرسي .

- وأما أن أقدم أسفا في هذه الظروف بطلب إعفائي من حمل هذه الأمانة التي أعتقد عن يقين أنكم تتدركوني المسئولية في جعلها أمام الله والشارع والمسلم، فليس أمامي إلا أن أضع استغاثتي من متبعة الأثر بينكم بعد أن حبل بيني وبين القدم بأمانتي.

والله أمان أن يدوم عليكم نعمة توفيق في خدمة العروة والإسلام، وأن يهض الأثر في عهدكم حتى يصل للإسلام حصنا والوطن والمسلمين في مختلف الأنحاء حيا وبركاته... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

• وما لبث الشيخ محمود شلتوت أن أضافه إلى - كما سبق وحدث للإمام محمد عبده... عندما حبل بينه وبين إصلاح الأثر - فتوفي الشيخ شلتوت بعد حصة أشهر من تقديمه الاستقالة... وصعدت روحه النضلة إلى ثراها راضية مرضية في (٢٧ رجب سنة ١٣٨٣ هـ / ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ م) في ذكرى الإسراء والمعراج... بعد عمر امتد سبعين عاما، كان فيها مباركة ساعدا للإمامة والإصلاح والأخلاق والتجديد.

• ولقد كان الشيخ شلتوت من ضلائع أئمة الأثر، الذين تجاوزت شهرتهم وطن العروة وعالم الإسلام.

فصبح الدكتوراء الفخريين من جامعة « شيني » - بأمريكا

اللاتينية سنة ١٩٧٧ هـ / ١٩٥٨ م و

- ومنح الدكتوراه الفخرية - أيضًا - من جامعة جاكارتا -
أكبر جامعات كبرى الدول الإسلامية.

- كما منح وسام العرش المغربي - من الملك محمد
الخامس (١٣٢٧ - ١٣٨٠هـ / ١٩٠٩ - ١٩٦١م) - سنة
(١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م) .

• كذلك، ترك الشيخ ثلثون - غير الشجاعة في الحق...
والنموذج الخلقي الرفيع... والإنجازات العلمية الكبيرة والنشاط
الفكري والدعوي والاجتماعي - ذخيرة من الأعمال العلمية
التي ضمت متروعه تفكري في الاجتهاد والتجديد.

من أهم هذه الأعمال العلمية:

- ١ - فقه القرآن والنسب.
- ٢ - مقارنة المذاهب.
- ٣ - يسألونك (وهي إجابات عن أمثلة إذاعية) .
- ٤ - منهج القرآن في بناء المجتمع.
- ٥ - المسؤولية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية.
- ٦ - القرآن والقنن.
- ٧ - القرآن والنفق.
- ٨ - تنظيم العلاقات الدولية في الإسلام.
- ٩ - الإسلام والتوحيد الدولي للمسلمين.

- ١٠ - تنظيم النسل.
- ١١ - رسالة الأرحم.
- ١٢ - إلى القرآن الكريم.
- ١٣ - الإسلام عفيفه وشريعه - طبعة دار الشروق
- العاشرة - القاهرة سنة (١٤٠٠ هـ) سنة (١٩٨٠ م).
- ١٤ - من توجيهات الإسلام - طبعة دار الشروق
- السابعة - القاهرة سنة (١٤٠٠ هـ) سنة (١٩٨٠ م).
- ١٥ - الفتاوى - طبعة دار الشروق - العاشرة - سنة
- (١٤٠٠ هـ) سنة (١٩٨٠ م).
- ١٦ - تفسير القرآن الكريم - (العشرة أحراء الأولى)
- طبعة دار الشروق - السابعة - (١٣٩٩ هـ) سنة (١٩٧٩ م).
- ولقد ضمت طبعة دار الشروق لكتبة الأربعة الأخيرة أغلب
- دراساته الأخرى... فكانها فريدة من أعماله الفكرية الكاملة - .
- تلك هي أمور معالم هذه السيرة العظيمة... والمسيرة
- العلمية المختصة لهذا الإمام العظيم - الشيخ محمود منتوت
- عليه رحمة الله .

(١) انظر في وقائع حياة الشيخ منتوت في منة العصفحة مسجود لأمر
(١٧٩/٢) ٩٤٢ - طبعة القاهرة سنة (١٣٩٩ هـ) ١٩٧٩ .

الفصل الثالث

الاجتهاد والتجديد

كان الشيخ محمود مثلثون رائداً من رواد النهضة الإسلامية، وواعياً بأننا إذا لم نقدم الإسلام نموذجاً حضارياً لهيئة الأمة الإسلامية، فإن النموذج التعريبي اللاديني، الذي يستمر به الاستعمار والمتعربون من أبناء الشرق - جاهر بلاء الفرج الذي يصنعه الجمود والتقليد... ولذلك، كان جهاده - على امتداد ما يقرب من نصف قرن - كبيراً من أجل تجديد دين الإسلام لتجدد به دينا للمسلمين... وكثيراً ما تحدث عن الإسلام باعتباره «دين الفكر، ودين العقل، ودين العلم...» وعن رسول الإسلام ﷺ: «الذي لم يقدم حجة على رسالته إلا ما كان طريقها العقل والنظر والتفكير، والذي لم يشأ له ربه أن يحقق للقوم ما كانوا يطلبون من خوارق حسية تخضع لها أعناقهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَرْسَالُ عَلَيْهِ مَا نَحْنُ مِنْ رُسُلِهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مُبْتَلًى﴾ أَوْلُو يَكْفِيهِمْ أَنَا أَرْسَالُكَ الْعَكْبَتُ بَنَى عَلَيْهِمْ بِكَ فِي ذَلِكَ (حُكْمٌ وَكَفَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)» (العنبر ٥٠: ٥٠).

وتحدث عن القرآن الكريم «الذي ارتفع بالعقل، وسجل أن إهماله في الدنيا سيكون سبباً في عذاب الآخرة، فقال حكاية لما

يجري على السنة الذين ضلوا ولم يستعملوا عقولهم في معرفة الحق والعمل به: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ وَنَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (الشع: ١٠ | ١١).

« وكان من مقتضيات أن الإسلام دين العقل، ودين العلم، أنه حذر من اتباع الظن، وجعل البرهان والحجة أساس الإيمان: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخَرِّجُوهُ لَنَا إِنْ كُنْتُمْ إِيَّائِي أَطَّعْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تُخَرِّصُونَ﴾ (الأعر: ١٥٨ | ١٥٩).

ومن هنا كثرت آيات القرآن الواردة في ذم التقليد والجمود على ما كان عليه سلفهم، وجرى الخلف وراء السلف، دون نظر واستدلال... وكأنهم يرون أن السبق الزماني يخلع على خطلة السابقين وآرائهم في المعتقدات وأفهامهم في النصوص قداسة الحق وسلطان البرهان، فائترموها وتفيدوا بها، وسلبوا أنفسهم خاصة الإنسان، وخاصة البحث والنظر: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَنزَلَ عَلَيْهِ رَبُّنَا﴾ (البقر: ١٧٠).

« فالجمود عند الموروث، والاكتفاء به مصادم لما تقضي به طبيعة الكون وطبيعة كل حي من النمو والتوليد... والتناسل الفكري كالتناسل النباتي والحيواني والإنساني، كلاهما شأن لا بد منه في الحياة، ولو وقف التناسل الفكري لارتطم الإنسان في حياته بكثرة ما تلد الطبيعيات التي هو منها، وعندئذ يعجز عن تدبير الحياة النامية... فيحقق فشلها في القيام بمهمة الخلافة الأرضية التي اختير لها ووكلت إليه منذ القدم ».

« وكذلك... فالجمود على آراء المتقدمين مجرد أنهم متقدمون. فيه سلب لمزية الإنسان في التميز بين الحق والباطل، والملائم وغير الملائم... فيقاد بالزمام، وزمامه صور الآباء والأجداد، فهو دائماً يجذبه القهقري، ولا نجد من نفسه عوناً على التقدم، فيقع في صيق من الحياة المتجددة حوله: ﴿ وَإِذَا قُمُوا فَتَحَنَّنْ قَالُوا وَحَدَا عَلَيَّهَا مَا يَأْمُرُنَا ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ويظل كذلك حتى تنزل به غاشية من صولة الطبيعة النامية. فتذهب به إلى حيث ذهب الغافلون.

فالجمود جنابة على الفطرة البشرية. وسلب لمزية العقل التي امتاز بها الإنسان، وإهدار حجة الله على عباده وتمسك بما لا وزن له عند الله »^(١).

ولهذا دعا الشيخ شلتوت إلى ما أسماه « التجديد الانقلاحي » - أي الحداثي والعصري - في العقلية الأزهرية خاصة، والعقلية الإسلامية عامة، وذلك حتى تكون عصور لازدهار الحضاري هي المرجعية الفكرية لهذه العقلية - وليس عصور التراجع الحضاري - وحتى تتراعى هذه الفكرية التجديدية مع فقه الواقع المعيش في التأسيس لفكر إسلامي أصيل وجديد في ذات الوقت.

ومما قاله عن هذا « التجديد الانقلاحي » - مؤلف الملتحقين الثفاقين - وهو وكيل للأزهر - في ٨ صفر سنة ١٣٧٨ هـ / ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ م:

(١) من توجيهات الإسلام، ص ١٤١ - ١٤٢، طبعه دار الشروق القاهرة، سنة ١٩٥٠ هـ / ١٩٨٠ م.

« إن هذا الذي نريده للأزهر هو في واقعہ انقلاب، ولكنه انقلاب محب للنفوس العیورة علی عاصیها، المتطلعة إلى مستقبلها؛ انقلاب یصل بالعقلیة الأزهریة إلى الفكر الأصل یوم كان خائضاً فی موقفه من القرآن، وفی تعبیه عن تعالیم القرآن، وهو فی الوقت نفسه یربط العقلیة الأزهریة، أو الفكرة الإسلامیة السلیمة بالحیاة الواقعیة التي یعیش فیها العالم الیوم، والتي تتجاذبها تيارات فکریة متعارضة. یحب أن یقف العقل الأزهری أمامها لیقی الجماعه الإسلامیة غرورها، ولیحفظها من الانحلال والذوبان فی غیرها » (١)

فالتجدید الفکری « عند الشيخ شحات - هو تسلیس لیهوض الأمة الإسلامیة... وضیق لحاها من العزو الفکری العربی، الذي یمنع ویسج هویتها الإسلامیة وتقریرها الحضاری... وهو تحدید الفلاهی، یقلب علی الحمود والتقلید، لكنه لا یقلب علی الأصول، فبقیه قطیعة معریة مع الأصول، وإنما هو - كما قال الشيخ شحات - « انقلاب یصل العقل المعاصر بالفکر الأصل... وأیضاً بالحیاة الواقعیة المعاصرة... » إلى تحدید الاستقلال الفکری للأمة الإسلامیة، وأیضاً « الحدیثة » التي یحرص السیاسة المعاصرة... ومن هنا كان جدید التسبیح شحات عن هذا التحدید الانفلاهی باعتباره

(١) عن مد العبد متحداً الأزهر ١٩٥٩، ص ١٢٤، العدد ١٢٤.

« سبيل أمتنا إلى الرعامة والإمامة في هذه الحياة... ونقد كتب عن هذا المقصد فقال:

« إن سبيل أمتنا إلى الرعامة هو مقاومة الفكر الوافد إلينا عن طريق الاسترقاق والإخلاء. هذا الفكر الذي من شأنه أن يززع القيم الإسلامية في النفوس. وأن يبرق وحدة المسلمين والعرب عن طريق الغزو العقلي والاستعمار القلبي. وإن من يتبع تاريخ الغزو الاقتصادي والسياسي لا يكاد يحده إلا نجيحة وأثرا لهذا الغزو العقلي، الذي يملك على الناس قلوبهم، وبشرقيهم عن أنفسهم إلى ما يريد.

ولا يظن ظان أننا بهذا نسد على أنفسنا مجال الانتفاع بما قد يكون من نتائج البحث الأجنبي الدقيق في مظاهر الحياة العامة ووسائلها. فتحقق نفسح أمام أنفسنا مجال ذلك. والإسلام يدفعنا إليه.

إن محمد بن عبد الله - عليه صلوات الله وسلامه - لم يتجه إلى مكافحة الغزو السياسي والاقتصادي في بيئته إلا بعد أن تمت له مكافحة الغزو العقلي والقلبي فيها. عن طريق محو الشرك الوثنية، وعن طريق الإيمان بالله وحده.

وحسبنا تمت له مكافحة هذا الغزو القلبي. اتجه بالإيمان نفسه إلى مكافحة الغزو السياسي. حفظا لشخصية الجماعة. وحفظا لمبادئها في النفوس. واتجه كذلك إلى مكافحة الغزو الاقتصادي

عن طريق منع الاستغلال والاحتكار والطغيان المالي، وبذلك
كملت لشخصيته عناصر الاستقلال المطلق الكامل:

- استقلال العقل.

- واستقلال السياسة.

- واستقلال الاقتصاد.

وما كان ذلك كله إلا بشيء القرآن، والاتصال بالحياة الواقعية
وهذه هي قمة الجهد وطريق السؤدد.

ولقد جاء المشروع الفكري لتسليح شعوب آسيا بالجهاد
على حبهة هذه التحدية... هذه الجبهة التي امتدت لتشمل
مختلف قطاي الدين والسياسة... الأمر الذي يجعل الإحاطة
بتعالم مواقع هذه الجبهة رهنا بإشارات إلى تعالم إبداعاته
التجديدي في هذه القضايا - التي شملت - ضمن ما شملت:

١ - العقائد الإسلامية.

٢ - وعالم الغيب.

٣ - والسنة النبوية.

٤ - والبدعة والإبداع.

٥ - والدين والدولة.

- ٦ - والشورى والامتنان
- ٧ - والأموال والزوات.
- ٨ - والمعاملات المالية المستحدثة.
- ٩ - والمواقف من الشيوعية والفلسفة الحديثة.
- ١٠ - ونظرة التطور والشيء والأفكار.
- ١١ - والتكبير من الله بحكمه كما أمر الله.
- ١٢ - والإنصاف الإسلامي للمعروف.
- ١٣ - والزواج الشرعي.
- ١٤ - وزواج الشعة.
- ١٥ - والسبق بين التجديد والتنظيم.
- ١٦ - والموقف الإسلامي من الفنون الحديثة.
- ١٧ - والتفريق بين المذاهب الإسلامية.

• ففي العقائد الإسلامية:

دعا الشيخ ثلاثون صلاتاً من الأصول الفكرية شريعة
 الأحياء والتجديد - إلى إثبات العقائد بالصور القطعية
 الدلالة والثبوت... وكل القرآن قطعي الثبوت. ومعه في هذه
 القطعية الحديث النبوي الموثق - وإلّا كانت الفلأ - وكذلك
 المرجوع إلى الرجال الذي يملأ القلب في إثبات هذه العقائد
 التي هي لك الدين - فهي لا تثبت بالإيمان ولا بالحوادث

الحسية التي تدهش العقول - لأن المطبوع في العقائد هو
إعمال العقول، لا إدعائها - أما أحاديث الأحاد - وهي طلبة
الثبوت، ومن ثم طلبة الدلالة - فلا تست بها العقائد، وإنما هي
مصدر في الأمور العقلية.

« إن الطريق الوحيد لثبوت العقائد هو القرآن الكريم، وذلك
فيما كان من آياته قطعي الدلالة (لا يحتمل معنيين فأكثر)...
وأما ما كان غير قطعي في دلالته. محتملاً لمعنيين فأكثر، فهذا
لا يصح أن يتخذ دليلاً على عقيدة يحكم على منكرها بأنه كافر.
وذلك كآلايات التي استدل بها بعض العلماء على رؤية الله
بالأبصار في الدار الآخرة... وكل القرآن قطعي الورد.

والظنية تلحق السنة من جهتي الورد والدلالة... ومضى لحقت
الظنية الحديث - ظنية الورد أو ظنية الدلالة، أو هما معاً - فلا
يمكن أن تثبت به عقيدة بكفر منكرها، وإنما يثبت الحديث العقيدة
وينهض حجة عليها إذا كان قطعياً في وروده ودلالته، أي متواتراً
يلغ الرواة له حدّاً من الكثرة تحيل العادة معه توطأهم على
الكذب، وأن يتحقق ذلك في جميع طبقاته: أوله ومنتهاه
ووسطه... وهو عند التحقيق رواية الكافة عن الكافة.

ونصوص العلماء من المتكلمين والأصوليين مجتمعة على أن
خبر الأحاد لا يفيد اليقين، فلا تثبت به العقيدة، وذلك ضروري
لا يصح أن ينازع أحد في شيء منه... ومن قال إن خبر الواحد

يفيد العلم. فمعناه العلم بمعنى الظن، أو العلم بوجود العمل، وليس العلم بمعنى اليقين الذي تثبت به العقيدة. ومن الناس من يحدث العلم في نفسه بما هو أقل من خبر الواحد، ولكن لا يكون ذلك حجة على أحد. ولا تثبت به عقيدة يكفر حاحدها، فإن الله لم يكلف عباده عقيدة من العقائد عن طريق من شأنه ألا يفيد إلا الظن... فأحاديث الأحاد لا تثبت عقيدة، ولا يصح الاعتماد عليها في شأن الغيبات، وهذا قول مجمع عليه وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء^(١).

• وفي الغيب:

يحب الإيمان بعالم الغيب، عقيدة من عقائد الإسلام؛ فذلك
 أَلَكُنْتُ لَا رَيْبَ بِهِ هُدًى مُّشْتَقِينَ ﴿١٠﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ... ﴿١١﴾
 الفرق ١٣، ٢ - مع الاختصاص في أثناء الغيب... الذي هو خاصية
 من خصائص الإسلام... والوقوف في أخبار الغيب عند
 القصوص القطعية الدلالة والبروت... وعند لفظ الوارد دون
 خيالات، ولا تأويلات... وصرف وتفسير ما يمكن صرفه وفق
 النص المكتوبة إلى هذه السبل، بدلاً من صرفه إلى الإعجاز.

« وقد تتبع بعض المفسرين غرائب الأخبار التي ليس لها سند
 صحيح، وأغدقوا من شرها على الناس وعلى القرآن، وكان

(١) في الإسلام عقيدة بالبروت... ١٠٠ - ١١٠ - ١٢٠ - ١٣٠ - ١٤٠ - ١٥٠ - ١٦٠ - ١٧٠ - ١٨٠ - ١٩٠ - ٢٠٠ - ٢١٠ - ٢٢٠ - ٢٣٠ - ٢٤٠ - ٢٥٠ - ٢٦٠ - ٢٧٠ - ٢٨٠ - ٢٩٠ - ٣٠٠ - ٣١٠ - ٣٢٠ - ٣٣٠ - ٣٤٠ - ٣٥٠ - ٣٦٠ - ٣٧٠ - ٣٨٠ - ٣٩٠ - ٤٠٠ - ٤١٠ - ٤٢٠ - ٤٣٠ - ٤٤٠ - ٤٥٠ - ٤٦٠ - ٤٧٠ - ٤٨٠ - ٤٩٠ - ٥٠٠ - ٥١٠ - ٥٢٠ - ٥٣٠ - ٥٤٠ - ٥٥٠ - ٥٦٠ - ٥٧٠ - ٥٨٠ - ٥٩٠ - ٦٠٠ - ٦١٠ - ٦٢٠ - ٦٣٠ - ٦٤٠ - ٦٥٠ - ٦٦٠ - ٦٧٠ - ٦٨٠ - ٦٩٠ - ٧٠٠ - ٧١٠ - ٧٢٠ - ٧٣٠ - ٧٤٠ - ٧٥٠ - ٧٦٠ - ٧٧٠ - ٧٨٠ - ٧٩٠ - ٨٠٠ - ٨١٠ - ٨٢٠ - ٨٣٠ - ٨٤٠ - ٨٥٠ - ٨٦٠ - ٨٧٠ - ٨٨٠ - ٨٩٠ - ٩٠٠ - ٩١٠ - ٩٢٠ - ٩٣٠ - ٩٤٠ - ٩٥٠ - ٩٦٠ - ٩٧٠ - ٩٨٠ - ٩٩٠ - ١٠٠٠

جديراً بهم أن يقيموا بينها وبين الناس سداً يقبهم البلية الفكرية فيما يتصل بالغيب الذي امتأثر الله بعلمه، ولم ير فائدة لعباده في أن يطلعهم على شيء منه.

وإذا كان للناس بطبيعتهم ولع بسماع الغرائب وقراءتها، فما أشد أثرها في إلهائهم عن التفكير النافع فيما تضمنه القرآن من آيات العقائد والأخلاق وصالح الأعمال.

والذي أحب أن أقرره... فيما أخبر الله به من شئون الغيب التي لم يتصل بها بيان قاطع عن الرسول، من الدابة، والصور، ونحوهما، هو: أنا نؤمن به على قدر الذي أخبر الله به دون صرف اللفظ عن معناه، ودون زيادة عما تضمنه الخبر الصادق، فنؤمن مثلاً بأنه سيكون في آخر الدنيا صور يتفخ فيه، فتكون صعقة، ثم يتفخ فيه أخرى، فيكون البعث، أما الخوض في حقيقته ومقداره وكيفية التفخ فيه، أو حمله على أنه قتل لسرعة إفناء العالم وبعثه بسرعة النشخة المعروفة للناس، فإنه رجم بالغيب، ونقول على الله بغير حق.

ونؤمن بأن القرآن - كما أخبر الله - في لوح محفوظ، أما الخوض في حقيقته أو تأويله بأنه تمثيل لصونه عن التغير والتبدل، فإنه رجم بالغيب، ونقول على الله بغير حق.

نعم يجب الوقوف في الإيمان بالغيب عند الحد الذي جاء به الخبر الصادق. ولا ينبغي التصرف فيه بالحمل على

التمثيل، أو الزيادة عليه، وضم شيء إليه، فضلاً عن استيعاده أو إنكاره، وهذا هو شأن المؤمنين بالله، وبكتابه وغيبه ^(١).

• وفي السنة النبوية:

والعلم النبوي، يجب التمييز بين السنة التشريعية... وبين السنة غير التشريعية... كذلك يجب التمييز في السنة التشريعية بين ما هو تشريع عام، إذا كان عاماً يحمل القرآن، أو تحصيلاً لعمومه، أو تقييداً لنطقه، أو في مثل العادات... والحلال والحرام... والعقائد والأخلاق... يجب التمييز بين هذا التشريع العام - في السنة التشريعية - وبين ما فيها من تشريع غير عام، مثل ما جاء فيها من تصرفات الرسول، بوصف الإمامة وسياسة الدولة وبوصف انقضاء في المنازعات، ساء على البيئة واليمين. أما السنة غير التشريعية... فمثل سنة العادة... والحاجات البشرية والاجتماعية... والخيرات الإنسانية.

« فينبغي أن يلاحظ أن كل ما ورد عن النبي ﷺ، وذوّن في كتب الحديث من أقواله وأفعاله وتقاريراته على أقسام:

أحدها: ما سبيله سبيل الحاجة البشرية؛ كالأكل والشرب والنوم والمشي والتزاور، والمصالحة بين شخصين بالطرق العرفية، والشفاعة، والمساومة في البيع والشراء.

(١) الفتاوى، ج ٥٦ - ٥٥، طبعة نقده سنة ١٤١٠هـ / ١٩٨٨م.

ثانيها: ما سبيله سبل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية، كالذي ورد في شئون الزراعة والطب، وظول اللباس وقصره.

ثالثها: ما سبيله التدبير الإنساني أخذًا من الظروف الخاصة، كتوزيع الجيوش على المواقع الحربية، وتنظيم الصفوف في الموقعة الواحدة، والكمون والكر والفر، واختيار أماكن النزول، وما إلى ذلك مما يعتمد على وحي الظروف والدربة الخاصة.

وكل ما نقل من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعًا، يتعلق به طلب الفعل أو الترك، وإما هو الشئون البشرية التي ليس مسلك الرسول ﷺ فيها تشريعًا ولا مصدر تشريع.

رابعها: ما كان سبيله التشريع، وهو على أقسام:

- أولاً: ما يصدر عن الرسول ﷺ، على وجه التبليغ بصفة أنه رسول، كأن يبين مجملًا في الكتاب، أو يخصص عامًا، أو يقيد مطلقًا، أو يبين شأنًا في العبادات، أو الحلال والحرام، أو العقائد والأخلاق، أو شأنًا متصلًا بشيء مما ذكر.

وهذا النوع تشريع عام إلى يوم القيامة، فإن كان منهيًا عنه اجتذبه كل إنسان بنفسه، لا يتوقف في ذلك على شيء سوى العلم به والوصول إليه.

- ثانيًا: ما يصدر عنه ﷺ، بوصف الإمامة والرياسة العامة لحساعة المسلمين: كبعث الجيوش للقتال، وصرف أموال بيت المال في جهاتها، وجمعها من محالها، وتولية القضاة والولاة، وقسمة

الغنائم، وعقد المعاهدات، وغير ذلك مما هو شأن الإمامة والتدبير العام لمصلحة الجماعة.

وحكم هذا أنه ليس تشريعاً عاماً، فلا يجوز الإقدام عليه إلا بإذن الإمام، وليس لأحد أن يفعل شيئاً منه من تلقاء نفسه بحجة أن النبي فعله أو طلع.

- ثالثاً: ما يصدر عنه عليه السلام، بوصف القضاء، فإنه كما كان رسولاً يبلغ الأحكام عن ربه، ورئيساً عاماً للمسلمين ينظم شؤونهم ويدير سياستهم. كان - عليه الصلاة والسلام - مع ذلك قاضياً يفصل في الدعاوى بالبينات، أو الأيمان أو النكول.

وحكم هذا كسابقه، ليس تشريعاً عاماً، حتى يجوز لأي إنسان أن يقدم عليه بناء على قضائه به، وفصله فيه بحكم معين، بين من حكم بينهم بل يتقيد المكلف فيه بحكم الحاكم؛ لأن الرسول تصرف بوصف القضاء، ومن هذه الجهة لا يلزم المكلف إلا بقضاء مثله، فمن كان له حق على آخر، ويجمده، وله عليه بينة فليس له أن يأخذ حقه إلا بحكم الحاكم؛ لأن هذا هو الذي كان شأن أخذ الحقوق عن التجاحد على عهد الرسول عليه السلام.

هذا ومن المفيد جداً معرفة الجهة التي صدر عنها التصرف، وكثيراً ما تخفى فيما ينقل عنه عليه السلام، ولا ينظر فيه إلا من جهة أن الرسول فعله أو قاله أو أقره، ومن هنا نجد أن كثيراً مما ينقل عنه عليه السلام ضوّر بأنه شرع أو دين، وسنة أو مندوب، وهو لم يكن

في الحقيقة صادراً على وجه التشريع أصلاً، وقد كثر ذلك في أفعاله الصادرة عند ﷺ بصفة البشرية، أو بصفة العادة والتحارب.

ونجد أيضاً أن ما صور على وجه الإمامة أو القضاء، قد يؤخذ على أنه تشريع عام، ومن ذلك تضارب الأحكام وتختلط الجهات ^(١).

• وفي البدعة... والإبداع:

بحسب التمييز بين البدعة المحرمة، وهي ما كانت في العقائد، والعبادات، والخلال، والحرام، وبين الإبداع في شئون الدنيا، فهو مطلوب... ذلك أن الابتداع في الدين إنما يكون فيما تعبدنا لله به من عقيدة أو عبادة أو حل وحرمة... فالابتداع في الدين هو الابتداع الذي يخرج به المؤمن عن دائرة الرسالة الإلهية، وهو الابتداع الذي يعتصب به المبتدع حق الله في تشريع هو له وحده... هو الابتداع الذي به يضع المبتدع نفسه موضع من يرى أن العبادات أو العقائد - التي رسمها الله ليتقرب بها عباده إليه - ناقصة أو فاسدة، فأكملها أو أصلحها بابتداعه، أو موضع من يرى أن الرسول ﷺ، الذي اصطفاه الله لتبليغ دينه قد قصر فيما أمر بتبليغه، وحجز عن عباد الله ما يقربهم إليه. أما ما لم يتعبدنا الله بشيء منه - وإنما فوض لنا الأمر فيه باختيار ما نراه موافقاً لمصلحتنا ومحققاً لحيرتنا بحسب العصور واليئات - فإن التصرف فيه بالتنظيم أو التغيير لا يكون من

(١) الإسلام عقيدة وشريعة (ص ١٤٩ - ١٥١)

الابتداع الذي يؤثر على تدين الإنسان وعلاقته بربه، بل إن الابتداع فيه من مقتضيات التطور الرضوي الذي لا يسمح بالوقوف عند حد الموروث من وسائل الحياة عن الآباء والأجداد (١).
• وفي علاقة الدين بالدولة:

ربط الإسلام الدين بالدولة، والدولة بالدين... فلا يتصور قيام الإسلام بلا دولة... والإسلام هو أساس سيادة الدولة... ومع هذا، فالسلطة الدينية مرفوعة إسلاميًا، في التفسير والفهم للنص الديني... وفي سلطات الخليفة والإمام... وفي أحكام القاضي... وفي فتاوى المفتين.

ومبادئ الإسلام في الحكم هي:

- ١ - السيادة: لله وحده؛ لأنه الخالق المالك. وهي في كل شعب للشعب نفسه بعد الله الذي استخلفه في وطنه.
- ٢ - الحكم: لله، وهو حقه وحق الشعب يشره نيابة عن الله.
- ٣ - الحاكم: وكيل للأمة. وليس له عليها سيادة، بل هي سيده، وهو خادمها الأمين.
- ٤ - الشورى: أساس الحكم، وكل حكم لا يقوم على الشورى لا يكون شرعيًا.

والإسلام لا يخص أحداً بحق الامتلاء بتفسير النصوص، ولا بحق إلزام الناس برأيه، بل يمنح هذا الحق لكل مسلم حائز لأهلية البحث... والخليفة أو الإمام ليس معصوماً من الخطأ، ولا هو مهبط الوحي، ولا أثره له بالنظر والفهم، وليس له سوى النصيح والإرشاد، وإقامة الحدود والأحكام في دائرة ما رسم الله، وهو نائب في وظيفته عن الأمة، تربيته وتثقيده، وتطعيده ما دام قائماً بمهمته، وقائماً على حدود الله، وتعرله إذا انحرف عن الحدود واقتحم حدود الله.

وكما أن هذا وضع الخليفة، فهو وضع القاضي والمفتي، وشيخ الإسلام والملا، فوظيفة القاضي لا تعدو الفصل في الخصومات... ووظيفة المفتي لا تعدو بيان المسائل التي يُسأل عنها... وفتواه ليست ملزمة لمن يستغني، وللمستغني مطالبة بالدليل، وله أن يستغني غيره ممن يطمئن إلى علمه.

أما شيخ الإسلام والملا، فإن المسلمين لا يعرفونهما إلا لقبين علميين شاع في بعض العصور والأقطار إطلاقهما على من عرفوا في بيناتهم باعتبار خاص في علوم الدين والشرعة، ولا يرتبط بهما حق تحليل أو تحریم في الشرعة، وليس لهما من حق في العصمة من الخطأ، بل لا يعرفهما الإسلام...

• والاستبداد والشورى:

الاستبداد: عدم الاستغناء... والشورى: مشاركة...
...مشاركة...
...مشاركة...

وصفة من صفات الأمة المؤمنة... وهي حق لجمهور الأمة، تأثم جميعها بتركه... وهي عامة في كل ميادين الحياة... وملزمة... وليست مجرد « محمودة اختيارية »، كما يذهب إلى ذلك صنائع الملوك المستبدين.

وبتقرير القرآن مبدأ الشورى، قضى الإسلام على عدو الإنسانية الفاضلة ومفسدها، وهو: الاستبداد باحكم والرأي، واحتكار التشريع والتصرف والإدارة، وحقق للفرد كرامته الفكرية، وللجماعة حقها الطبيعي في تدبير شئونها. والقرآن لا يريد من « الشورى » حين يضعها بين عنصري الصلاة، والإنفاق في سبيل الله: ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا ذُنُوبَهُمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْهُمْ شُورَىٰ مِنْهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [أنورى ٣٨] لا يريد هذه الصورة الهزلية التي ألفناها في الماضي، وتواضع أرباب البغي والاحتكار عليها، واتخاذها سارا يخفون به طغيانهم النحسى في إرادة سلب الحقوق، وإنما يريد بها حقيقة نقية في واقعها، كما يريد من الصلاة والإنفاق، حقيقتيهما الخفيفة لأثرهما، الخالصة مما يكدر صفوها.

والإسلام لا يمكن أن يهمل من أصول الحكم، ذلك المبدأ الطبيعي في الحياة، وهو « الشورى ». كما لا يمكن أن يريد به حين يصعد « محمودة اختيارية » يقصد بها مجرد تأليف القلوب، وتطبيب النفوس، دون العمل به كما يذهب إلى ذلك صنائع الملوك المستبدين، ولا أن يريد به « صورة مفتعلة » يبر بها أرباب الطغيان طغيانهم، وإنما يريد به أمرا ثابتا مقررا مأمورا به، هو حق

للأمة تأخذها بالقوة، وواجب عليها، تأثم جميعها بتركه، وحقيقة لها أثرها العملي في الحكم وسياسة الجماعة.

وإذن، فالشورى التي تسج خيوطها بكثرة العدد، أو عن طريق الإغراء والإرهاب لا قيمة لها عند الله، والشورى التي تجعل من الفرد المفسد، أو الذي لا يعقل حاكماً بأمره في الأمة، لا قيمة لها عند الله، والشورى التي لا يحد المخلصون في جوها متفلساً يكشفون فيه عن عبث العابثين، وفساد المفسدين، لا قيمة لها عند الله، والشورى التي يلبس المنافقون في جوها مسوح الصدق والإخلاص، ويكتمون عن حاكم المخلص بذور الشر والفساد، لا قيمة لها عند الله^(١).

• وفي الأموال والثروات:

الملكية الحقيقية - ملكية الرقبة - في الأموال والثروات - لله ﷻ... والباقى - الأمة - مستخلفون فيها، لهم فيها ملكية مجازية واجتماعية، محكومة بالشريعة - التي هي بتود عقد وعهد الاستخلاف... والاستخلاف في الأموال والثروات، فلسفة مالية إسلامية متميزة بين الفلسفات المالية والاجتماعية تمثل الوسطية بين الطغيان المالي للرأسمالية، وبين التفریط الشيوعي - بإلغاء الملكية ومصادمة الحوافز الاقتصادية... ولذلك

(١) الإسلام عقيدة وشريعة (ص ٤٤١، ٤٤٢) وحديث المفاتيح أو السبع مفتاح كتب هذا في هذا العقد حكمه كتابته، من الشرع من كل أصل التي تحدث عنها شلتوت.

بلغت هذه الفلسفة الإسلامية في الأمم - وانتشرت على حد
العدل الاجتماعي ما لم يبلغه دعاة الاشتراكية العربية.

« فلأنه المال يحب أن تعم الجميع كله. لنفسه به حاجته.
ولقد أضاف الله ﷻ المال تارة إلى نفسه - تويها بشأنه - وجعل
المالكين له مستخلفين في حفظه وتسببه وإشاقفه بما رسم لهم في
ذلك: ﴿إِذَا مَلَكَتُ اللَّيْلُ وَسَوَّيْتُ دُفْعَتَايَ رِجْلَيَّ وَنَفَسْتُ بِالْغَيْثِ فَأَنصِتْ لِلْأَذَى﴾
الحمد: ١٠٢. ﴿وَأَنصِتْهُمْ مِنْ مَقَالِ اللَّهِ الَّذِي تَتْلُونَ﴾
وأضافه أخرى إلى الجماعة، وجعله كله بملك الإضافة ملكا لها
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾
الشكوة: ١٠١. ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾
إلى أن الاعتداء عليها، أو التصرف المسمى فيها، هو اعتداء
أو تصرف سيئ واقع على الجميع.

وإذا كان المال مال الله، وكان الناس جميعا عباد الله، وكانت
الحياة التي يعملون فيها ويعتصرونها بآل الله، هي لله - كان من
الضروري أن يكون المال - وإن ربط باسم شخص معين - جميع عباد
الله، يحافظ عليه الجميع، ويستفاد به الجميع، وقد أرشد إلى ذلك قوله
تعالى: ﴿فَمَنْ أَلَدَىٰ خَلْقِكَ لَكُمْ تَأْوِيلُ الْأَرْضِ حَمِيقًا﴾
الحمد: ١٦٥.

ومهما رفع دعاة الاشتراكية رؤوسهم وبادوا بها فيما بين
الناس، فإنك لست واجدا في تعبيرهم ولا في واقع حياتهم
ما يقرب من تلك الاشتراكية النابعة من ضمير الإيمان - والتي

يجعلها الإسلام ديناً تقرب - في الدعوة إليه - بالصلاة وشهادة التوحيد، والتي يكون بها كل المال ملكاً للأمة، فحفظه اليد المستخلصة فيه وتسميه، ثم تنصع به كلها... فهو منها كلها، وهو إليها كلها، وما اليد المعطية واليد الأخذة. إلا يدان لشخصية واحدة، ككلاهما تعمل لخدمة تلك الشخصية ولا حادٍ منها ولا محدود. وإنما هما خادمان لشخصية واحدة هي « شخصية المجتمع » الذي لا قوام له ولا بقاء إلا بتكافل هاتين اليدين على حيره وبقائه.

ولعل بهذا يظهر معنى « الوسطية » التي حل بها الإسلام المشكلة المالية، تلك المشكلة التي ظل بها العالم، في أصله وحاضره يتردد بين طرفي الإفراط، بالضغائن المالي، والتفريط بالغاء الملكية الفردية، وبذلك تقطعت أواصر الرحم الإنساني وسخر الأغنياء الفقراء. وثار الفقراء على الأغنياء، ونشبت الحروب المدمرة، وأفلست دعاوى المدعى، الذين يخدمون أنفسهم في واقع الأمر ويتظاهرون بخدمة المجتمع الإنساني ﴿ ... وما لله يغفل عما تعملون ﴾ سورة القصص ٢٥.

• وفي المعاملات المالية المستحدثة:

تلك التي لم تعرفها العقول الإسلامية السابقة، ومن ثم لم تعرض لها اجتهادات فقهاء الأقدمين... التي تحتاج إلى نظر جديد، وفقه جديد، يد بفقته يرفع حدوداً لم صحت لهذا

الواقع الجديد عن الحكم الذي لا يخالف روح الشريعة، وفوائد الفقه ونظرياته... ومن هذه المعاملات المستجدة:

١ - الشركات المساهمة:

المحدد ربح الأسهم فيها... وهي حلال... لأنها معاملة مستجدة، وليست من المضاربة، حتى يثبت فيها عدم تحديد نسبة الربح، إنها نوع جديد من الشركة أحدثه أهل التفكير في طريق الاقتصاد والاستثمار، ولم يكن معروفاً للفقهاء من قبل.

وإذا كانت هذه الشركات إنما تنشأ للبقاء والاستمرار، ورأى مؤسسوها لذلك أن توزع أرباحها بنسب للأسهم ثابتة على مرتبات العمال وعلى دعم رأس المال وحيات الخير وأرباب الأسهم، كان كل ذلك غيراً لا ظلم فيه لأحد ولا استغلال فيه حاجة أحد، بل كله نفع وفائدة... ولا بد أن تكون هذه الشركات قد ضمنت قانونها الأساسي فرض الاحتمالات من جهة عجز الإنتاج عن قيامها بتلك الجبهات وجهة الخسارة، التي قد تلحق رأس المال ووضعت لها أحكاماً خاصة يعرفها المساهمون ويظلمون إليها دون أن تقطع الشركة بينهم.

ومن هذا يتبين أن هذه الشركات ليست ربوية تستغل حاجة المحتاجين، وليست من مضاربة الفقهاء، حتى تكون فاسدة بتحديد الربح، على فرض تسليم شروطهم في المضاربة (١).

(١) شاوي (ص ٣٦٩، ٣٧٠).

٢ - والأسهم

داخلية في المضاربة، ولذلك يحضن عتقها للربح والخسارة.

٣ - والسندات

هي قرض بفائدة محددة، فهي ربح ولا خسارة ولا ضرورة الواضحة.

والفرق بين الأسهم والسندات، أن الأسهم من الشركات التي أباحها الإسلام باسم المضاربة، وهي التي تتبع الأسهم فيها ربح الشركة وخسارتها. وأما السندات، وهي القرض بفائدة معينة لا تتبع الربح والخسارة، فإن الإسلام لا يسمح إلا حيث دعت الضرورة الواضحة، التي تفوق أضرار السندات التي يعرفها الناس ويقررها الاقتصاديون.

ولو أن الأمم الإسلامية تكاثفت على وضع أساس اقتصادي يحقق مصالحها، وبقيها شر التحكم الأحصي، لوحدوا من مبادئ الإسلام الاقتصادية ما يحعنهم في مشددة الأمم اقتصاداً وقرة وحضارة.

٤ - وصندوق التوفير

معاملة جديدة... ربحها أخلت حلال، وهي ليست مضاربة، حتى يحرم تحديد ربحها، وليست قرضاً حتى تحرم

المنفعة التي تجرّها... و فالربح الذي تدفعه مصلحة البريد لأصحاب الأموال المودعة في صندوق التوفير حلال لا حرمة فيه؛ ذلك أن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير. ولم يفترضه صندوق التوفير منه. وإنما تقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه طائفاً مختاراً. علمنا قبول المصلحة إياه، وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في مواد تجارية ويدبر فيها - إن لم يعدم - الكساد والخسران. وقد قصد بهذا الإيداع أولاً حفظ ماله من الضياع. وتعويد نفسه على التوفير والاقتصاد.

وقصد ثانياً: إمداد المصلحة بزيادة رأس مالها؛ ليتسع نطاق معاملاتها، وتكثر أرباحها فينتفع العمال والموظفون. وتنتفع الحكومة بفاصل الأرباح.

ولا شك أن هذين الأمرين - تعويد النفس على الاقتصاد، ومساعدة المصلحة الحكومية - غرضان شريهان كلاهما خير وبركة، ويستحق صاحبهما التشجيع، فإذا ما عينت المصلحة لهذا التشجيع قدراً من أرباحها حسوباً إلى المال المودع أي نسبة فريد، وتقدمت به إلى صاحب المال. كانت دور شك معاملة ذات نفع تعازلي عام، يشمل خيرها صاحب المال والعمال والحكومة. وليس فيها مع هذا النفع العام أدنى شائبة لظلم أحد، أو استغلال حاجة أحد. ولا يتوقف حل هذه المعاملة على أن ندمع في نوع

من أنواع الشركات التي عرفها الفقهاء وتحدثوا عنها وعن أحكامها... فهذه المعاملة، بكيفية وبتطبيقاتها كلها وبضمان أرباحها، لم تكن معروفة لفقهاءنا الأولين وقت أن بحثوا الشركة ونوعوها، واشترطوا فيها ما اشترطوا.

وليس من ريب في أن التقدم البشري أحدث في الاقتصاديات أنواعا من العقود والاتفاقات المركزة على أسس صحيحة لم تكن معروفة من قبل، وما دام الميزان الشرعي في حل التعامل وحرفته قائما في كتاب الله: ﴿... وَأَنَّهُ يَنْفَعُ الْغُلَامَ مِنَ الصَّالِحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿لَا تَقْلُبُوهُ وَلَا تُفْسِدُوهُ﴾ [نقرة: ٢٧٦] فما علينا أن نحكمه، ونسير على مقتضاه.

ومن هنا يتبين أن الربح المذكور ليس فائدة للدين حتى يكون ربا، ولا منفعة جبرها فرض حتى يكون حراما، على فرض صحة النهي عنه، وإنما هو كما قلنا تشجيع على التوفير والتعاون اللذين يستجبهما الشرع (١).

٥ - والاقتراض بفائدة:

ربا، محرم... لا يجوز إلا في حالة ضرورة، أي تفقد بقدرها، من حيث مقصد القرض، وحينئذ الفائدة، وإثارة الاقتراض على الاستقلال الوصي (٢).

(١) الفتاوى (ص ٣٥١، ٣٥٢).

(٢) الإسلام عقيدة وشريعة (ص ٢٧٠، ٢٧٥).

٦ - والاستقلال الاقتصادي:

للأمة فريضة اجتماعية... وهو شرط لاستقلالها السياسي والإداري، وأساس لعزتها وحريتها. ولقد قرر علماء الإسلام أن كل ما لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا، فتعلمه ووجوده من فروض الكفاية. قالوا: ومن ذلك أصول الصناعات، مما هو ضروري، أو كالضروري... ويسر الحياة... ورفع الحرج عن الناس... فإذا لم يتحقق ذلك في الأمة كلها، أثمت الأمة كلها. وليس من ريب في أن أساس هذه الفريضة، هو العمل على تحقيق المبدأ الإسلامي الذي يوجه الإسلام على أهله، وهو مبدأ استقلال الجماعة الإسلامية في تحقيق ما تحتاج إليه من الضروريات والحاجيات، فيما بينها، وبد أنائها، دون أن تمدها إلى غيرها من الأمم وبذلك لا تجد الأمم الأخرى ذات الصناعات والتجارات، سبيلاً إلى التداخل في شؤونها، فتظل محتفظة بكيانها وعزتها ونظمها وتقاليدها، وخيرات بلادها وكثيراً ما اتخذ هذا التدخل سبيلاً لا اشتراك الدول الأجنبية في إدارة البلاد وتنظيمها واستعمارها. استغلالاً لحاجتها في الصناعات والتجارات.

وإذا كان من قصايا العقل والدين، أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وكانت الحياة متوقفة على هذه العمدة الثلاثة: الزراعة، والتجارة، والصناعة، كانت هذه العمدة الثلاثة واجبة، وكان تسبقها على الوجه الذي يحقق خيرها واجبا^(١).

• والشيوعية:

كفر وإلحاد، بسبب فلسفتها المادية... وليس بسبب نظريتها الاقتصادية... وهي عدوة للإسلام ولسائر الأديان... والإسلام عدو لها عدوة لا هوادة فيها، فلو كانت الشيوعية مذهباً اقتصادياً، لا عيس الإيمان ولا يهتك حرمة، ولا يفتن الناس في تدينهم بأصول التعاليم الإلهية، لأمكن ألا نقول بعداوتها للإسلام، وبعداوة الإسلام لها.

أما واقعها، كما ينقل عن مخترعيها، ويقرأ في كتبها، أنها لا تؤمن إلا بالمادة، وأنها تنكر الألوهية والوحي والبعث، وأنها تفتحم في سبيل مبادئها كل ما قدسه القرآن، وقدسته الشرائع السماوية من حرمان العفيدة والعبادة، والمال والعمل والروابط الجنسية الشرعية، وما إلى ذلك من أسس الإسلام، فإنها بلا شك تكون عدوة للإسلام، وعدوة لسائر الأديان السماوية، ويكون الإسلام وسائر الأديان السماوية عدواً لها عدوة لا هوادة فيها^(١).

• وفي نظرية التطور والنشوء والارتقاء:

هذه النظرية مخالفة للإسلام... ليس بسبب القول بالتطور، وإنما بسبب زعمها تطور الإنسان عن نوع آخر، وهو زعم بوجه بالغيب ويخالف حديث القرآن عن خلق الإنسان، « فهذه النظرية التي تقول بتطور الإنسان عن نوع آخر من الحيوانات،

(١) الفتاوى (ص ٣٩٩)

بطريق الشؤء والارتقاء.. نظرية لم يرفضها رجال الدين تزمًا أو تعسفًا، وإنما رفضوها على أساس من الدين ونصوصه الواضحة، وعلى أساس ثما قرره الدين في رفض ما لم يدل عليه برهان، أو يشهد بصحته حس أو تجربة.

ولقد جاء صريحًا في القرآن الكريم اخديث عن خلق الإنسان، تحدث عن خلق الإنسان الأول، ومم كان، وتحدث عن خلق آتانه ومم كانوا وكيف كانوا. ففي خلق الإنسان الأول يقول: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾ (الحجر: ٢٦) ﴿وَوَدَّ قَالَ رَبُّكَ أَحْمِلْكُمُ إِنَّ خَلْقَ بَشَرٍ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾ (فإذا سويتهم وخلقتهم من نوري مفعولاً ثم سيجيئ) (الحجر: ٢٨-٢٩). وفي خلق آتانه يقول: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَارٍ وَأَنْثَى﴾ (احزاب: ١٢) ويقول: ﴿يَنْظُرُ الْإِنْسَانُ وَمِمَّا خَلُفَ﴾ ﴿خَلَقَ مِنْ مَلَأَ بَاطِنُ﴾ يخرج من بين أظفب وأتراب ﴿اصرف: ٥-٧﴾ وفي تطور خلق الأبناء من هذا الماء يقول: ﴿يَتْلُوهَا أَنْثَى إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنْ آلَتِ مِنْ خَلْقِكُمْ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ طَلْعٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقٍ ثُمَّ مِنْ مُصْعَقٍ مُخْتَلَفٍ وَعَمَّ مُخْتَلَفٍ يُسَبِّحُ لَكُمْ وَيُنْفِرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِنْ أَحْبَبَ مُسَقًى ثُمَّ نَحْنُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِنَبْتَغُوا أَشْذَكُمْ﴾ (اح: ٥-١٠).

فهذا ونحوه خبر الله الصادق، الذي قامت على صدقه المعجزات، يتحدث بأن الإنسان خلق نوعًا مستقلًا، ليس متطورًا عن نوع آخر من أنواع الحيوانات، أيًا كان ذلك النوع، وكيفما

كان التشابه بينه وبين الإنسان في بعض الخصائص، وبعض الأوضاع الجسمية.

والمسألة بعد مسألة غيبة لا يتاولها الحس. ولا محل فيها للتجريد، وليس ثمة مقدمات عقلية يصل بها إلى معرفة واقعها. ومثل هذه المسألة من المسائل التي ينحصر مصدر العلم بها في خصوص الخبر الصادق المؤيد بالمعجزات الواصل إلى الناس من عالم العيب. ومكون الأنواع والمخلوقات. وقد نفى القرآن أن يكون مبدأ الخلق عامة مما يعلمه الإنسان بنفسه. وما منح من قوى الإدراك، قال تعالى: ﴿لَمَّا تَشَاهَدُهُمْ حَبْرٌ مُنْمَاتٌ وَلَأُسْرَى وَلَا خَلْقُ الْقَبِيحَةِ وَمَا كُنْتَ مُنْعَمًا فَتُضْمِرُ نَفْسُكَ مِنَ الْمُنْمَاتِ﴾ (الأنبياء: ٢١) فهذا هو السند القوي الذي يعتمد عليه رجال الدين في رفض نظرية التطور الفردي، ولم يكن رفضهم إياها مجرد نزعت.

• وفي تكفير من لم يحكم بما أنزل الله:

الذي يستدل عليه البعض بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعِ الْهَدْيَ وَالْإِذْنَ هَذَا تَتَكَبَّرُونَ﴾ [سورة هود: ١٢٠] الآية. يرى الشيخ
سلامة أن القاضي اعترض على حكمه بما أنزل الله ليس
كافراً. وأن الحاكم والمسترع بعد ما أنزل الله إذا كانا
لما أنزل الله، فهو كافراً. أما إذا كان مصطنعاً، فهو منافقاً، فهو

ليس بكافر^(١) وكل ذلك في الأحكام الشرعية القطعية التي لا تأويل لها ولا اجتهاد فيها إذ «الحكم الإسلامي نوعان:

١ - حكم لم يرد به قرآن ولا سنة، أو ورد به أحدهما ولكن لم يكن الوارد به قطعاً فيه. بل محتملاً له ولغيره، وكان بذلك محلاً لاجتهاد الفقهاء والمشرعين، فاجتهدوا فيه، وكان لكل مجتهد رأيه ووجهة نظره - وأكثر الأحكام الإسلامية من هذا النوع الاجتهادي... واحكم في هذا النوع الاجتهادي لو جاء بما يخالف جميع الآراء والمذاهب الإسلامية، فإن الإسلام لا يمنع ولا يحقق فضلاً عن أن يراه ردة يخرج القاضي به عن الإسلام، ذلك أن الإسلام ليس له في هذا النوع حكم معين، وإنما حكمه هو ما يصل إليه المجتهد باجتهاده المبني على تحري المصلحة والعدل، فتمتّى وجد العدل والمصلحة فتمّ شرع الله وحكمه.

٢ - وحكم هو القطعي المخصوص عليه في كتاب الله أو سنة رسوله الثابتة، التي لم يظهر فيها خصوصية الوقت أو الحال، والحكم بغيره، وإن كان مبنيًا على اعتقاده أن غيره أفضل منه، وأنه هو لا يحقق العدل ولا المصلحة، ردة يخرج بها القاضي عن الإسلام. أما إذا كان القاضي الذي حكم بغيره مؤمناً بحكم الله، وأنه هو العدل والمصلحة دون سواه، ولكنه في بلد غير إسلامي، أو بلد إسلامي مغلوب على أمره في الحكم والتشريع، واضطر

(١) حكمه حكم المصط الذي تقول عنه الآية كريمة ﴿مَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ سَاغٍ

وَلَا عُدَّةَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ سورة ص ٧٢

أن يحكم بغير حكم الله لمعني آخر وراء الجحود والإنكار فإن الحكم في تلك الحالة لا يكون كفراً. إنما يكون معصية، وهو نظير من يتناول الخمر وهو يعتقد حرمتها.

فيجب على القاضي المسلم أن يرد نفسه عن الحكم متى استطاع إلى ذلك سبيلاً، وإذا لم يستطع أن يرد نفسه خوفاً من ضرر فادح يلحقه أو يلحق جماعته فإن الإسلام يبيح له ذلك، ارتكاباً لأخف الضررين. ما دام قلبه مطمئناً إلى حكم الله.

والآية ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ تَكَفَرُونَ﴾ (البقرة: ٤٤) قد جاءت في قوم يملكون أنفسهم وتشريعاتهم، ويعرفون حكم الله ويرفضونه مؤثرين عليه حكم الهوى والشهوة... ويشهد لذلك مجيئها في سياق قول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَلْزَمَكُمْ قَالُوا عَمَّا بِشَهَادَاتِهِمْ وَهُمْ يَقُولُونَ كَلُوبُهُمْ﴾ (البقرة: ٤١). ومن هنا يتبين أنها ليست في حق كل من حكم حكماً غير إسلامي في قضية ما... (١)

• وعن المرأة... وعلاقتها بالرجل:

مساواة المرأة للرجل، مع توزيع العمل بينهما وفق فطرة تميز الذكورة عن الأنوثة، وتمايز الأنوثة عن الذكورة... هو حكم الإسلام. ولقد رفع القرآن الكريم من شأن المرأة إلى درجة لم تكن تعلم بها من قبل، ولم تصل إليها من بعد في غير جو الإسلام: جعل لها حقاً في المال كالرجل، ومنحها حق التصرف

فيه دون رقابة عليها أو ولاية، وجعل إذنها شرطاً في صحة زواجها، وجعل لها من حقوق الزوجية مثل ما عليها، وجعلها ذات مسئولية مستقلة في العبادات والمدنيات والجنائيات، وفي الثواب والعقاب عند الله ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ فِيهَا شَيْئًا ۝ ١٢٥ ۝ ﴾ ﴿ صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا أَمْرَاتٍ مُّوجَّعَاتٍ لِّمَنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْعَذْرَاءَ مِنَ الْعَذْرَاءِ مِثْلًا لِّمَا كُنْتُمْ مَكْرَهُونَ فَاصْنَعُوا لَكُمْ يُقِيًّا ۚ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ ۚ وَقِيلَ لِّلنَّارِ الْخَالِجَةِ مَعَ الْكَافِرِينَ ۝ وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ آمَنُوا أَمْرَاتٍ فَرَعُونَ إِذْ قَالَ رَبِّي أَتَيْنَ لِي عَبْدًا بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَبَنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمِلُوا وَبَنِي مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ۝ ﴾ [سورة: ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧] فالمرأة في وضع القرآن، لا يؤثر عليها - وهي طاهرة - فساد الرجل وطغيانه، ولا ينفعها - وهي طاهرة - صلاح الرجل وتقواه، فهي ذات مسئولية أمام الله، وفي أحكام الله (١).

وليس صحيحاً أن الإسلام ينشخص من أهلية المرأة في الميراث وفي الشهادة « فوضع الرجل والمرأة في الميراث لا علاقة له بالإنسانية التي يشتركان فيها على حد سواء وكذلك الشهادة، فقول الله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [سورة: ٢٨٢] ليس وارداً في مقام الشهادة التي يقضي بها

(١) من نهجيات الإسلام (ص ٢٢٨).

القاضي وبحكم، وإنما هو وارد في مقام الإرشاد إلى طرق الاستيثاق والاطمئنان على الحقوق بين المتعاملين وقت التعامل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَيْتُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَعْنُ فُكْسٍ قَاسُوسُهُ وَتَكْتَبُ بَيْنَكُمُ حُكُومُ بِالْكَذِبِ وَلَا تَكُنَّ كُنْتَ أَنْ تَكْتُبَ حُكْمًا عَمْدًا تَدْرِكُ﴾ إلى أن قال: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهَادَتِي مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا رِجُلًا فَمِنْ رَجُلٍ وَأَمَّا كَلِمَاتُ مَنْ رَفَعَهُ مِنْ أُنثَاهُ أَنْ أَصْلَ حَدِيثِهِمْ فَصُحِّحُوا مِنْهُمَا الْآخَرُونَ﴾^١ البقرة ٢٨٢ | فالمقام مقام استيثاق على الحقوق، لا مقام قضاء بها، والآية ترشد إلى أفضل أنواع الاستيثاق الذي تظلم به نفوس المتعاملين على حقوقهما.

وليس معنى هذا أن شهادة المرأة بواحدة أو شهادة النساء اللاتي ليس عليهن رجل، لا يثبت بها الحق، ولا يحكم بها القاضي فإن أقصى ما يطلبه القضاء، هو «الينة» وقد حقق العلامة ابن القيم أن الينة في الشرع أهم من الشهادة، وأن كل ما يتبين به الحق ويشهره، هو بينة يقضي بها القاضي ويحكم، ومن ذلك يحكم القاضي بالقرائن القطعية، ويحكم بشهادة غير المسلم متى وثق بها واطمأن إليها واعتبار المراقبين في الاستيثاق كالرجل الواحد ليس لصعف عقلها الذي يقع نقص إنسانيتها ويكون أثره لدا، وإنما هو لأن المرأة - كما قال الشيخ محمد عبده - «ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية وسجوها من المعاوَضات ومن هنا تكون ذاكرتها فيها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الأمور

المنزلية التي هي شغلها، فإنها فيها أقوى ذاكرة من الرجل، ومن طبع البشر عامة أن يقوى تذكرهم للأمور التي تهمهم ويتأرسونها، ويكثر اشتغالهم بها».

« والآية جاءت على ما كان مألوفاً في شأن المرأة، ولا يزال أكثر النساء كذلك، لا يشهدون مجالس المداينات ولا يشغلن بأسواق المبيعات، واشتغال بعضهن بذلك لا ينافي هذا الأصل الذي تفصي به طبيعتها في الحياة وإذا كانت الآية ترشد إلى أكمل وجوه الاستثاق، وكان المتعاملون في بيئة يغلب فيها اشتغال النساء بالمبيعات وحضور مجالس المداينات، كان لهم الحق في الاستثاق بالمرأة على نحو الاستثاق بالرجل متى اطمأنوا إلى تذكرها وعدم نسيانها على نحو تذكر الرجل وعدم نسيانه. هذا وقد نص الفقهاء على أن من القضايا ما تقبل فيه شهادة المرأة وحدها، وهي القضايا التي لم تجر العادة بإطلاع الرجال على موضوعاتها؛ كالولادة والبكارة، وعيوب النساء في القضايا الباطنية... وعلى أن منها ما تقبل فيه شهادة الرجل وحده، وهي القضايا التي تثير موضوعاتها عاطفة المرأة ولا تقوى على تحملها، على أنهم قد رأوا قبول شهادتها في الدماء إذا تعينت طريقاً لثبوت الحق واطمئنان القاضي إليها وعلى أن منها ما تقبل شهادتهما معاً. وما لنا نذهب بعيداً، وقد نص القرآن على أن المرأة كالرجل - سواء بسواء - في شهادات اللعان، وهو ما شرعه القرآن بين الزوجين حينما يقذف الرجل زوجته وليس له على ما يقوله شهود

وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدُوا حُدُودَ
أَرْبَعِ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَافِرِينَ ۝١ وَتَحْسَبُهُمْ أَن عَصَتْ اللَّهَ عَلَيْهِ
إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۝٢ وَيَذَرُهُمَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ
إِنَّهُم لَمِنَ الْكَافِرِينَ ۝٣ وَتَحْسَبُهُمْ أَن عَصَتْ اللَّهَ فَإِن كَانِ مِنَ
الصَّادِقِينَ ﴿٤﴾ | المائدة : ٦ - ٩

أربع شهادات من الرجل يعقبا استمطار لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين. ويقابلها ويظل عملها أربع شهادات من المرأة يعقبا استمطار غضب الله عليها إن كان من الصادقين... فهذه عدالة الإسلام في توزيع الحقوق المالية بين الرجل والمرأة وهي عدالة تحقق أنهما في الإنسانية سواء.

« لقد قرر الإسلام الفطرة التي خلقت عليها المرأة... فطرة الإنسانية ذات العقل والإدراك والفهم... فهي ذات مسئولية مستقلة عن مسئولية الرجل. مسئولية عن نفسها. وعن عبادتها. وعن بيتها وعن جماعتها... وهي لا تقبل في مطلق المسئولية عن مسئولية أخيها الرجل، وإن منزلتها في الثوبة والعقوبة عند الله معقودة بما يكون منها من طاعة أو مخالفة، وطاعة الرجل لا تنفعها وهي طالحة منحرفة. ومعصية لا تضرها وهي صالحة مستقيمة: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَبِيعًا﴾ (١٠١) »

﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ تَعْصِمُونَ مِنْ نَفْسٍ﴾ (١٠٢) »

وليقف الشامل عند هذا التعبير الإلهي ﴿عَصَا مِنْ نَخْلٍ﴾
 (المرأة ١٥٥) ليعرف كيف سماه القرآن بالمرأة حتى جعلها
 عصاً من الرجال، وكيف حدد من طبيعتها الرجل فجعله عصاً من
 المرأة وليس في الإمكان ما يؤدى به معنى المساواة أوضح ولا أسهل
 من هذه الكلمة التي تفيض بها طبيعة الرجل والمرأة، والتي تتجلى
 في حياتهما المشتركة، دون تفاضل وسلطان: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ

وإذا كانت المرأة مسئولة، مسئوليّة خاصة فيما يختص بعبادتها ونفسها، فهي في نظر الإسلام أيضًا مسئولة مسئوليّة عامة فيما يختص بالدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والإرشاد إلى الفضائل، والتحذير من الرذائل. وقد صرح القرآن بمسئوليّتها في ذلك الجانب وقرن بينها وبين أخيها الرجل في تلك المسئوليّة كما قرن بينها وبينه في مسئوليّة الانحراف عن واجب الإيمان والإخلاص لله وللمسلمين: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَنَافٍ بَيْنَهُمْ

وَالْمُتَّقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَنْسَبُونَ إِلَى اللَّهِ أَتَى عَلَى الْمَوْتِ فَأَخَذُوا لَهْجَتَهُمْ لَأَيُّكُمْ يَسْتَرْفِعُ لَوْنَهُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ

وَالْكَفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا مِنْ حَسْبِهِمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٦٧﴾ آية ٦٨، ٦٧ -

فليس من الإسلام أن تلقى المرأة حظها من تلك المسؤولية - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي أكبر مسؤولية في نظر الإسلام - على الرجل وحده، بحجة أنه أقدر منها عليها، أو أنها ذات طابع لا يسمح لها أن تقوم بهذا الواجب، فللرجل دائرته، وللمرأة دائرتها. والحياة لا تستقيم إلا بتكاتف النوعين فيما ينهض بأمتهما، فإن تخاذلا أو تخاذل أحدهما انحرفت الحياة الحادة عن سبيلها المستقيم.

والإسلام - (فوق ذلك) - لم يقف بالمرأة عند حد اشتراكها مع أخيها الرجل في المسؤوليات - جميعها خاصها وعامها - بل رفع من شأنها، وقرر - تلقاء تحملها هذه المسؤوليات - احترام رأيها فيما تبدو وجاهته، شأنه في رأي الرجل قاننا سواء بسواء، وإذا كان الإسلام جاء باختيار آراء بعض الرجال، فقد جاء أيضًا باختيار رأي بعض النساء، وفي سورة المجادلة احترام الإسلام رأي المرأة، وجعلها مجادلة ومحاور للرسول. وجمعها وإياد في خطاب واحد: ﴿ وَاللَّهُ يَسْمَعُ غَمَامَاتِكُمْ ﴾ آية ١٠١، وقرر رأيها، وجعله تشريعًا عامًا خالداً... فكانت سورة المجادلة أنزاً من آثار الفكر النسائي، وصفحة إثنية خالدة تلمح فيها على مر الدهور صورة احترام الإسلام لرأي المرأة، فالإسلام لا يرى

المرأة مجرد زهرة، ينعم الرجل بشم رائحتها، وإنما هي مخلوق عاقل مفكر، له رأي، وللرأي قيمته ووزنه.

وليس هناك فارق ديني بين المرأة والرجل في التكليف وأهليته، سوى أن التكليف يلحقها قبل أن يلحق الرجل. وذلك لوصولها - بطبيعتها - إلى مناط التكليف. وهو البلوغ. قبل أن يصل إليه الرجل^(١).

■ وفي الزواج السري:

وهو حرام إذا لم يشهد عليه شهود. وحرام كذلك إذا شهد عليه شهود طلب منهم الكتمان... فالزواج السري هو نوع قديم من الزواج افترضه الفقهاء، وبينوا معناه، وتكلموا في حكمه، وقد أجمعوا على أن منه العقد الذي يتولاه الطرفان دون أن يحضره شهود، ودون أن يعلن. ودون أن يكتب في وثيقة رسمية. ويعيش الزوجان في ظله في كتمان، لا يعرفه أحد من الناس سواهما؛ وأجمعوا على أنه باطل لفقده شرط الصحة، وهو الشهادة، فإذا حضر شهود وأطلقت حريتهما في الإخبار به لم يكن سراً، وكان صحيحاً شرعاً، تترتب عليه أحكامه، أما إذا حضره شهود أخذ عليهم العهد بالكتمان، وعدم إشاعته والإخبار به، فقد اختلف الفقهاء في صحته بعد أن أجمعوا على كراهته

(١) الإسلام عقيدة وشرعة (ص ٢٣٩ - ٢٤١)

فراحت طائفة أن وجود الشهود يخرجهم عن السرية، والشهادة وحدها تحقق العلانية، وإذن فلا تأثير في صحة العقد للتوصية بالكتمان، ويرى الإمام مالك وطائفة معه أن التوصية بالكتمان تسلب الشهادة روحها، والقصد منها، وهو الإعلان الذي يضمن ثبوت الحقوق، ويزيل الريبة، ويفصل في الوقت نفسه بين الحلال والحرام - كما جاء في الحديث الصحيح - « فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت »، والشهادة التي تحقق الإعلان المقصود هي التي تفتقر بالتوصية على الكتمان، ومجرد العدد لا يزيل السرية، وكم من سرٍّ بين أربعة وبين عشرة لا تزول سرّيته ما دام القوم قد تواصلوا بها ونسي العقد عليها، ولعل المجالس الخاصة التي يعرفها اليوم أرباب الشجور المشتركة - من أوضح ما يدل على أن كثيرًا منها ما يكون بين أكثر من اثنين.

وإذا كان الزواج السري بنوعه الذي لم يحضره شهود، أو حضره مع التوصية بالكتمان دائرًا بين البطلان والكراهة وأنه يحمل السرية التي هي عنوان المحرم، كان جديرًا بالمسلم - الذي شأنه أن يترك ما يريب إلى ما لا يريب - أن يمتنع عنه، ولا يقدم عليه، ولا يزوج بنفسه في مداخله الضيقة التي لا تُعمد عاقبتها ^(١).

• وفي زواج المتعة:

زواج المتعة حرام... وهو منقهر للمقاصد الإنسانية والشرعية التي

وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴿٣٢﴾ ۝ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُمْ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٣٣﴾
[الباء ٦٦].

اقرأ هذه الآيات وأماليها لتعلم أنها - على رغم ما يحاول المفتونون بمشروعية زواج المتعة من تحريفها عن مواضعها - بعيدة كل البعد عن زواجهم الذي يعلنون أنه مشروع لغاية في نفوسهم. أو تعصبا لآراء لا تعرفها حجة.

نعم، ثبت أن النبي ﷺ، أباحه للمحاربين في بعض الغزوات وثبت أيضا مما لا شك فيه أنه نهى عنه نهيا عاما وحرمه تحريما مؤبدا، وقد جمع مسلم في صحيحه، والخافظ ابن حجر في شرح البخاري أحاديث النهي. فليرجع إليها من شاء.

وما كان نهى عمر عنها - وتوعده فاعلها أمام جمع من الصحابة، وإقرارهم إياه - إلا عملا بهذه الأحاديث الصحيحة، واقتلاعا لفكرة مشروعية من بعض الأذهان. وقد كان النبي ﷺ، يتخذ قرب عهد الناس بالإسلام في أوقات الضرورة سبيلا للترخيص فيما يخفف عنهم تلك الضرورة. حتى إذا ما أنسوا الإسلام وأحكامه عاد وحرمه التحريم الذي يريده الله، وهو التحريم العام المؤبد.

وبهذا القدر من البيان يتضح أن الرأيين في زواج المتعة لا يمكن أن يوضعا في ميزان واحد. فضلا عن تساوي كفتيهما وأن الترخيص في زواج المتعة لم يخرج عن أن يكون ترخيصا

بأخف المحرمين في وقت الضرورة، وحدثة عهد الناس بالإسلام،
ومثل هذا الترخيص لا يصلح دليلاً على المشروعية.

وإن الشريعة التي تبيح للمرأة أن تتزوج في السنة الواحدة
أحد عشر رجلاً، وتبيح للرجل أن يتزوج كل يوم ما يتمكن من
النساء، دون تحميله شيئاً من ثعالب الزواج، إن شريعة تبيح هذا
لا يمكن أن تكون هي شريعة الله رب العالمين، ولا شريعة
الإحسان والإعفاف (١).

• وفي النسل:

تنظيم النسل، كموقف فردي، لضرورات فردية، حلال...
أما تحديد النسل، كسياسة عامة في الدولة والمجتمع، فغير
مباح... والأصل في الشريعة الإسلامية هو العمل على كثرة
النسل والتوالد، وأن الولد لم يكن حقاً لوالديه إلا بمقدار
ما يهيئانه لخدمة الأمة والقيام بتسيبه فيها.

ولقد رغب القرآن الكريم وحض الأحاديث النبوية على
الزواج، مع أنه أمر طبيعي لا تكاد النفس المهذبة تفكر في
الإضراب عنه ما استطاعت إليه سبيلاً، انظر إلى قوله تعالى في
معرض الامتنان على عباده: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا
وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنًا وَحَقْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾
[النحل: ٧٢]، وقوله جل شأنه بياناً لمكانة البين في هذه الحياة

﴿ أَلَمَّا وَالْبَسُوتَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [الحجرات: ١٦] ثم انظر إلى قوله ﷺ: « تناكحوا تناسلوا فإنني مباحكم الأمم يوم القيامة »، وقوله: « سوداء ولود خير من حسناء عقيم »، وقوله: « من ترك النكاح مخافة العيال فليس منا ».

ومن هذا يتبين أن القول بإباحة منع الحمل على الإطلاق - كما يراه الغزالي - أو برضا الزوجين - كما يراه الحنفية - فيه إهدار لحق الأمة الذي تشير إليه هذه النصوص، ونفضي به روح الشريعة، وأن حق الأمة يجب أن يكون له المكان الأول من النظر والاعتبار، خصوصاً في زمننا هذا الذي أصيبت فيه الشعوب الإسلامية بالضعف والانحلال والتمزق.

وأن إباحة منع الحمل - كما يراه الغزالي أيضاً لجرد المحافظة على الجمال والمتعة الجنسية - منع للطبيعة المستعدة للإثمار عن تأدية وظيفتها، وإتناء ثمرتها.

إن الشريعة والطب يلتقيان في وجوب دفع الضرر الذي يلحق الزوجة أو الأمة من جراء إطلاق الحرية في تحصيل النسل وكثرته. وإن الشريعة، في الوقت الذي حثت فيه على كثرة النسل، إنما للأمة وتكويناً لقوتها، قصت بصيانة هذه الكثرة من الضعف، ومن أن تكون غناء كغناء السبل.

وإذا كانت الشريعة الإسلامية تطلب كثرة قوية، فما هو السبيل إلى الحصول على هذه الكثرة القوية؟

إن السبل إلى هذا هو العمل على تنظيم النسل تنظيمًا يحفظ له قوته ونشاطه، ويحفظ للأمة كثرتها ونماءها.

ونحن نرى أن يكون أساس التنظيم المشود على نحو ما يأتي.

أولاً: العمل على منع الحمل منعاً مؤقتاً يمكن الأم من إرضاع الطفل إرضاعاً كاملاً نقيّاً، وقد حددت الشريعة الإسلامية مدة الرضاع بحولين كاملين: ﴿وَالْوَلَدُ بُرْصُهُ أَوْلَدُهُ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ (المدة ٢٣٣) .

ثانياً: منع الحمل بين الزوجين منعاً دائماً إذا كان بهما أو بأحدهما داء عضال من شأنه أن يتعدى إلى النسل والذرية، وفي حالة امتناع الزوجين عن قبول عملية منع الحمل يكون لولي الأمر الحق في التفريق بينهما جبراً على قاعدة أن على ولي الأمر سد أبواب الضرر الذي يتسبب للأفراد أو الأمة.

وبقي النظر بعد هذا في شأن من يخشى الوقوع في الحرج بسبب عدم القدرة على تربية أولاده والعناية بهم أو يخشى أن تسوء صحته بضعف أعصابه عن تحمل واجباتهم ومتاعبهم، فهل يباح له أن يعمل على تحديد نسله أو تقليله إلى الحد الذي لا يخشاه اعتماداً على ما عرف من أن خوف الوقوع في الحرج من الأعذار التي تسرع بها في الشريعة ترك الواجبات.

إننا نرى أن العلاج السابق لا بد له من عنصر آخر ينضم إليه حتى يشمل العلاج جميع الفروض والحالات، وهو: العمل على

اتخاذ تدابير اجتماعية ومالية لمساعدة الفقراء الأصحاء في تربية أطفالهم وتعليمهم ومنحهم ما يرفع عنهم صيق الحياة المادية الذي يعرضهم إلى الضعف بسبب الجهل وسوء التغذية، وإذا كان للأمة - كما قلنا - حق في الولد تنتفع به وتستثمره في الحياة العامة، والغنى بالمعروف - كما يقولون - فالواجب على الحكومة أن تتخذ التدابير والوسائل التي تحقق بها تلك الغايات (١).

• وفي الفنون الجميلة:

الغناء والموسيقى: الأصل فيهما الخلق... والحرمه غارضة...
 وحب اللذة: غريزة فطرية في الإنسان... والشرع يظلمها، دون قمع، ودون إفراط... ومرويات التحريم: ضعيفة... أو تتحدث عن توظيف الغناء والعزف في المحرمات.

« إن الأصل الذي أرجو أن يتبناه الناس إليه... هو أن الله خلق الإنسان بغريزة يميل بها إلى المستلذات والطيّبات التي يحد لها أثراً في نفسه، به يهدأ، وبه يرتاح، وبه ينشط، وبه تسكن جوارحه. فتراه ينشرح صدره بالمناظر الجميلة، كالخضرة المنسقة والماء الصافي الذي تلعب أمواجه، والوجه الحسن الذي تنسط أساريره، ينشرح صدره بالروائح الزكية التي تحدث خفة في الجسم والروح. وينشرح صدره بلمس العورة التي لا تخشونة فيها، وينشرح صدره بلذة المعرفة في الكشف عن مجهول

مخبوء، وتراه بعد هذا مطبوراً على غريزة الحب لمشتبهات الحياة وزيتها من النساء والبنين، والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة، والخيل المسومة والأنعام والحرث.

ولعل قيام الإنسان بمهمته في هذه الحياة ما كانت تسم على الوجد الذي لأجله خلقه الله إلا إذا كان ذا عاطفة غريزية، توجهه نحو المشتبهات، وتلك المنع التي خلقها الله معه في الحياة، فيأخذ منها القدر الذي يحتاجه وينفقه.

ومن هنا قصت الحكمة الإلهية أن يخلق الإنسان بتلك العاطفة، وصار من غير المعقول أن يطلب الله منه - بعد أن خلقه هذا الخلق، وأودع فيه حكمته السامية هذه العاطفة - نزعها أو إماتتها أو مكافحتها في أصلها. وبذلك لا يمكن أن يكون من أهداف الشرائع السماوية - في أي مرحلة من مراحل الإنسانية - طلب القضاء على هذه الغريزة الطبيعية التي لا بد منها في هذه الحياة. نعم، للشرائع السماوية بإزاء هذه العاطفة مطلب آخر، يتلخص في كبح الخماخ، ومعناه: مكافحة الغريزة عن الخد الذي ينسى به الإنسان واجباته، أو يفسد عليه خلقه، أو يحول بينه وبين أعمال هي له في الحياة ألزم، وعليه أوجب.

ذلك هو موقف الشرائع السماوية من الغريزة، وهو موقف الاعتدال والقصد. لا موقف الإفراط، ولا موقف التفريط، هو موقف التنظيم. لا موقف الإماتة والانتزاع، هذا أصل يجب أن

يفهم، ويجب أن توزن به أهداف الشريعة السماوية. وقد أشار إليه القرآن في كثير من الجزئيات: ﴿وَلَا تَحْمِلْ بِدِكْ مُعْلُولَةً إِنْ عَنَّفَكَ وَلَا تَبْسُطْ كُلَّ الْبَسِطِ﴾ (سورة النساء: ٢٩)، ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ حُذُوءٌ مِنْكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ (الأعراف: ٣١)، ﴿وَأَقْبِصْ إِلَىٰ مَنِّكَ وَأَعَصْصْ مِنْ صَوْلِكَ﴾ (سورة النمل: ١٩).

وإذن، فالشريعة توجه الإنسان في مقتضيات الغريزة إلى الحد الوسط، فهي لم تنزل لانتزاع غريزة حب المال، وإنما نزلت بتعديلها على الوجه الذي لا جشع فيه ولا إسراف، وهي لم تنزل لانتزاع الغريزة في حب المناظر الطيبة، ولا المسموعات المستلذة، وإنما نزلت بتهديها وتعديلها على ما لا ضرر فيه ولا شر، وهي لم تنزل لانتزاع غريزة الحزن، وإنما نزلت بتعديلها على الوجه الذي لا هلع فيه ولا جزع. وهكذا وفقت الشريعة السماوية بالنسبة لساكن الغرائز.

وقد كلف الله العقل - الذي هو حجته على عباده - بتنظيمها على الوجه الذي جاء به شرعه ودينه، فإذا مال الإنسان إلى سماع الصوت الحسن، أو النغم المستلذ من حيوان أو إنسان، أو آلة كيما كانت، أو مال إلى تعلم شيء من ذلك، فقد أدى للعاطفة حقها، وإذا وقف بها عند هذا الحد الذي لا يصرفه عن الواجبات الدينية، أو الأخلاق الكريمة، أو المكانة التي تتفق ومركزه، كان بذلك منظمًا لغريزته، سائرًا بها في الطريق السوي، وكان مرضيًا عند الله وعند الناس.

وبهذا يتضح أن تعلم الموسيقى مع الحرص على الفرائض والتكاليف نابع من الغريزة التي حكمها العقل بشرع الله وحكمه، فنزلت على إرادته، وهذا هو أسمى ما تطلبه الشرائع السماوية من الناس في هذه الحياة.

ولقد كنت أرى أن هذا القدر كاف في معرفة حكم الشرع في الموسيقى، وفي سائر ما يحب الإنسان ويهوى بتفصي غريزته لولا أن كثيرا من الناس لا يكتفون، بل ربما لا يؤمنون بهذا النوع من التوجيه في معرفة الحلال والحرام، وإنما يقتنعهم عرض ما قيل في الكتب وأثر عن الفقهاء، وإذا كان ولا بد فليعلموا أن الفقهاء اتفقوا على إباحة السماع في إثارة الشوق إلى الحج، وفي تحريض الفاتحين على القتال، وفي مناسبات السرور المألوفة كالعيد، والغرس، وقدم الغائب وما إليها، ورأيهم فيما وراء ذلك على رأيين:

- يقرر أحدهما الحرمة، ويستند إلى أحاديث وآثار.

- ويقرر الآخر الحل، ويستند كذلك إلى أحاديث وآثار.

وكان من قول القائل بالحل: «إنه ليس في كتاب الله، ولا سنة رسول، ولا في معقولهما من القياس والاستدلال، ما يقتضي تحريم مجرد سماع الأصوات الطيبة الموزونة مع آلة من الآلات» وقد تعقبوا جميع أدلة القائلين بالحرمة، وقالوا: إنه لم يصح منها شيء، وقد قرأت في هذا الموضوع لأحد فقهاء القرن الحادي عشر المعروفين بالورع والتقوى رسالة هي (إيضاح الدلالات في سماع

الآلات ، للشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي، وقرر فيها أن الأحاديث التي استدل بها القائلون بالتحريم - على فرض صحتها - مقبذة بذكر الملاهي، وبذكر الخمر والقيانات. والفسوق والفجور. ولا يكاد حديث يخلو من ذلك. وعليه كان الحكم عنده في سماع الأصوات والآلات المطربة أنه إذا اقترن بشيء من المحرمات. أو اتخذ وسيلة للمحرمات، أو أوقع في المحرمات كان حراماً، وأنه إذا سلم من كل ذلك. كان مباحاً في حضوره وسماعه وتعلمه، وقد نقل عن النبي ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين والأئمة والفقهاء أنهم كانوا يسمعون ويحضرون مجالس السماع البرية من الحزن والمحرم. وذهب إلى مثل هذا كثير من الفقهاء. وهو يوافق تماماً في المغزى والنتيجة الأصل الذي قررناه في موقف الشريعة بالنسبة للغرائز الطبيعية.

وكان الشيخ حسن العطار - شيخ الجامع الأزهر في القرن الثالث عشر الهجري - ذا ولع شديد بالسماع. وعلى معرفة بأصوله، ومن كلماته في بعض مؤلفاته: « من لم يتأثر برقيق الأشعار. ضلّ نلسان الأوتار على شطوط الأنهار. في ظلال الأشجار. فذلك حلف الطبع حمار ».

وإذن. فسماع الآلات. ذات النغمات. والأصوات الجميلة. لا يمكن أن يحرم باعتباره صوت آلة. أو صوت إنسان، أو صوت حيوان. وإنما يحرم إذا استعين به على محرم. أو الهوى عن واجب.

وهكذا يجب أن يعلم الناس حكم الله في مثل هذه الشئون ونرجو بعد ذلك ألا نسمع القول يُلْفَى جزافاً في التحليل والتحريم، فإن تحريم ما لم يحرمه الله أو تحليل ما حرمه الله كلاهما افتراء وقول على الله بغير علم: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْآثِمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴾ (الأعراف ٣٣) (١).

• وفي التقريب بين السنة والشيعة:

والإفتاء بجواز التعبد وفقه المذهب الجعفري - مذهب الإمام الصادق، أبو عبد الله جعفر بن محمد (٨٠ - ١٤٨ هـ / ٦٩٩ - ٧٦٥ م) - وهو المذهب الفقهي للشيعة الاثني عشرية - فلقد نداعت - في أربعينيات القرن العشرين - كوكبة من كبار العلماء والمفكرين إلى تأسيس جماعة للتقريب بين الشيعة والسنة، وإزالة الحفوة التي اتخذها ويتخذها الاستعمار ثغرة لاختراق صفوف الأمة الإسلامية، وإصعاف وتمزيق جميع شعوبها ومذاهبها، وإبيان مناطق الاتفاق - وهي كبيرة جداً - وللتعرف على مناطق الاختلاف للتعامل معها بالحكمة الإسلامية التي فطرت وتقرر في الاختلاف والتنوع سنة من سن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل.

وكان الشيخ محمود شلتوت واحداً من أنشط العلماء الذين

بذلوا الجهود الكبيرة في تأسيس وتدعيم هذه الجماعة، التي رأسها الرعيم المصلح محمد علي علوية باشا (١٢٩٢ - ١٣٧٥ هـ / ١٨٧٥ - ١٩٥٦ م) والتي ضمت من أئمة متبينة الأزر: الشيخ عبد المجيد سليم، والشيخ محمد مصطفى المراغي، والشيخ مصطفى عبد الرزاق، ومن كبار علمائه: الشيخ علي الحقيف، والشيخ عبد العزيز عيسى (١٣٢٧ - ١٤١٥ هـ / ١٩٠٩ - ١٩٩٤ م)، والشيخ محمد المدني، والشيخ سيد سابق، والإمام الأكبر الحاج آغا حسين البروجردى، والسيد محمد تقي الدين الفسي - الأمين العام للجماعة - والسيد محمد الحسبي آل كاشف الغطاء، والسيد شرف الدين أمومي، والسيد محمد حواد معية، والسيد صدر الدين شرف الدين.

ولقد أصدرت هذه الجماعة مجلة (رسالة الإسلام)، فكانت مبرزا للاجتهادات الداعمة لإحياء الأمة الإسلامية وعلى صفحات هذه المجلة تعددت وتوالى اجتهادات الشيخ شلتوت في التقريب بين المذاهب الإسلامية موثقة، بين الشيعة والسنة على وجه الخصوص.

ومن نماذج اجتهاداته في هذا الميدان قوله:

« إن دعوة التقريب هي دعوة التوحيد والوحدة. هي دعوة الإسلام والسلام... كنت أود أن أستطيع تصوير فكرة الحرية المذهبية الصحيحة المستقيمة على نهج الإسلام، والتي كان عليها

الأئمة الأعلام في تاريخنا الشيعي. أولئك الذين كانوا يرفعون عن العصية الضيقة ويبدأون بدين الله وشريعته عن الخصود والحمول. فلا يزعم أحدهم أنه أتى بالحق الذي لا ريب فيه، وأن على سائر الناس أن يتبعوه. ولكن يقول: « هذا مذهبي، وما وصل إليه جهدي وعلمي. ولست أبيع لأحد تقليدي واتباعي دون أن ينظر ويعلم من أين قلت ما قلت. فإن الدليل إذا استفاد فهو عمدي. واخديث إذا صح فهو مذهبي ».

« ولقد آمنت بفكرة التشريع كمنهج قويم، وأسهمت منذ أول يوم في جماعتها. وفي وجود نشاط دارها بأمر كثيرة، ثم نهياً لي بعد ذلك. وقد عهد إلي بمصعب مشيخة الأزهر، أن أصدرت فتاوي في جواز التعبد على المذاهب الإسلامية الثابتة الأصول، المعروفة المصادر، المتبعة لسبيل المؤمنين. ومنها مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية... وقزت بهذه الفتوى عيون المؤمنين المخلصين الذين لا هدف لهم إلا الحق والألفة ومصلحة الأمة. وظلت تتوارد الأسئلة والمشاورات والمجادلات في شأنها وأنا مؤمن بصحتها. ثامت على فكرتها، أزيدها في الحين بعد الحين فيما أبعث به من رسائل للمتوضحين، أو أورد به على شبه المعارضين. وفيما أنشئ من مقال بنشر أو حديث بداع، أو بيان ادعوا به إلى الوحدة والتماسك والاتفاق حول أصول الإسلام، وسيار الضغائن والأحقاد. حتى أصححت - والحمد لله - حقيقة مقررة تحري بين المسلمين محرى القضايا المسلمة. بعد أن كان المرجعون

في مختلف عهود الضعف الفكري والخلاف الطائفي والنزاع السياسي - يثيرون في موضوعها الشكوك والأوهام بالباطل، وها هو ذا الأزهر الشريف ينزل على حكم هذا المبدأ، مدأ التقريب بين أرباب المذاهب المختلفة، فيقرر دراسة فقه المذاهب الإسلامية، سننها وشيعتها، دراسة تعتمد على الدليل والبرهان وتحلو من العصب لفلان وفلان .

أما الفتوى التي أصدرها الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت بجواز التعبد على فقه المذهب الجعفري، فقلقد جاءت رداً على سؤال نصه:

« إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تفع عبادته ومعاملاته على وجه صحيح، أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة، وليس من بينها مذهب الشيعة، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه، فتصنعون تقليد مذهب الشيعة الاثني عشرية مثلاً ؟ »

- فكان جواب الشيخ شلتوت:

« إن الإسلام لا يوجب على أحد اتباع مذهب معين، بل نقول: إن لكل مسلم الحق في أن يقلد بأدنى ذي بدء أي مذهب من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً، والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة، ولمن قلد مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره -

أي مذهب كان - ولا حرج عليه في شيء. إن مذهب الجعفرية، المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة، فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فما كان دين الله وما كانت شريعته تابعة لمذهب أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى، يجوز - لمن ليس أهلاً للنظر والاجتهاد - تقليدهم والعمل بما يقررونه في فقههم. ولا فرق في ذلك بين العادات والمعاملات (١).

مجهود الشيخ شلتوت في تكملة وتعميق - تساهل الأزهر الشريف واحتضن كل المذاهب الإسلامية المؤثرة المصادر ودعمت مصر الدولة - من خلال مؤتمر إسلامي... الذي كان الشيخ شلتوت مستشاره - دار تقريب ومجئها... وتمردت مصر - عندما أصدرت التوسعة الفقهية - يعتمد المذاهب الفقهية الإسلامية الثمانية - الحنفي، والشافعي، والمالكي، والحنبلي، والجعفري، والريدي، والإمامي، والظاهر - في هذه التوسعة على قدم المساواة.

وهو موقف يتفرد به الأزهر الشريف بين كل الجامعات الإسلامية... وتتفرد به مصر بين سائر الدول الإسلامية حتى نهاية هذه الصفحات!

تلك إشارات إلى معالم بارزة ومتميزة في المدرسة الفكرية التي تربى فيها وعليها الشيخ شلتوت... وإلى معالم سيرته ومسيرته التعليمية والعلمية.

وإلى نماذج من المبادئ التي تجلّى فيها إبداعه الفكري بالاجتهاد والتجديد.

رحمة الله رحمة واسعة... وجعل حياته... وجهاده... واجتهاده معالم على طريق أمتنا نحو التقدم والتحرر والتهوض... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين... وصلى الله وسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحابه الطيبين الطاهرين... ومن عمل بسنته، وسار على طريق جهاده إلى يوم الدين.



المصادر

- القرآن الكريم.
- كتب السنة النبوية.
- معاجم القرآن والسنة.
- الأفغاني، جمال الدين: الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة القاهرة (١٩٦٨ م)، وطبعة بيروت (١٩٨١ م) .
- الطهطاوي، رفاعه رافع: الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة بيروت (١٩٧٣ م) .
- علي عيد العظيم: مشيخة الأزهر، طبعة القاهرة (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م) .
- الغزالي، أبو حامد: الاقتصاد في الاعتقاد، طبعة مكتبة صبيح القاهرة، بدون تاريخ.
- محمد عبده: الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة القاهرة (١٩٩٣ م) .

- محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة، طبعة القاهرة (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).

- : من توجهات الإسلام، طبعة القاهرة (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).

- : الفتاوى، طبعة القاهرة (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).

- : تفسير القرآن الكريم، طبعة القاهرة (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).



الكتاب في سُطُور

الشيخ شلتوت إمام فقهاء العصر الذي عاش فيه، ولعله كان أبرز فقهاء العقود التي أحاطت بمتصف القرن العشرين .. لم يكن فقهه كفقهاء كثير من الفقهاء الذين وقف فقههم وجمد عند مجرد فقه الأحكام .. وإفتاء الأحياء بفتاوى الأموات .. أو مجرد الترجيح بين الآراء في إطار مذهب من المذاهب الفقهية الشهيرة .. وإنما كان فقهه فقهًا للواقع أولاً .. وبحثاً لمشكلات ومستجدات هذا الواقع عن الضوابط الإسلامية في فقه الأحكام ثانياً .. ثم تنزيلاً لفقه الأحكام على فقه الواقع على النحو الذي يعقد القرآن الشرعي بينها .. هذه الملكة التي مثلت « الجوهرة النقية » التي يقتصر إليها الكثيرون.

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة - مصر - ١١ شارع الأزهر - من ب. ١٦١ القومية

هاتف: ٢٧٧٠٢٦٨ - ٢٧٧١٥٧٥ - ٢٥٨٢٢٥٦٠ - ٢٥٨٢٢٥٦١

فاكس: ٢٧٧١٥٧٥ (٢٠٠٦)

الإلكترونية: هاتف: ٢٥٢٢٠٠٥ فاكس: ٢٥٢٢٠٠٦ (٢٠٠٦)

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

ISBN 978-977-50371-50-1



9 789775 037150 >